

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٤٢٨

المعقودة يوم الجمعة

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

الساعة ١٦/٢٠

نيويورك

الرئيس: السيد يانيز بارنوفو (اسبانيا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد لافروف
الأرجنتين السيد كارديناس
باكستان السيد ماركر
البرازيل السيد فالي
الجمهورية التشيكية السيد كوفاندا
جيبوتي السيد علهاي
رواندا السيد باكوراموتسا
الصين السيد هي يافي
عمان السيد الحسان
فرنسا السيد مريميه
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية السير ديفيد هني
نيجيريا السيد غمباري
نيوزيلندا السيدة كيتنغ
الولايات المتحدة الأمريكية السيد أبرايت

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

94-86398

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/١٠

إقرار جدول الأعمال
أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، وأفغانستان، والبانيا، وألمانيا، واندونيسيا، وايران (جمهورية - الإسلامية)، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والسنغال، وكرواتيا، وكندا، وماليزيا، ومصر يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل كل من السيد شاكربيه (البوسنة والهرسك) والسيد نوبيلو (كرواتيا) مكانا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد أبو عودة (الأردن)، والسيد فرهادي (أفغانستان)، والسيد كولا (ألبانيا)، والسيد غراف زو رانتزاو (ألمانيا)، والسيد ويسنومورتى (اندونيسيا)، والسيد خرازي (جمهورية ايران الإسلامية)، والسيد رحمن (بنغلاديش)، والسيد باتو (تركيا)، والسيد سيبي (السنغال)، والسيدة فريشيت (كندا)، والسيد رجالي (ماليزيا)، والسيد العربي (مصر) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تلقيت أيضا طلبا مؤرخا ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ من السفير دراغومير جوكتيتش للتكلم في المجلس. واعتزم بموافقة المجلس أن أدعوه لمخاطبة المجلس خلال مناقشة البند المعروض عليه.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1994/1083، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس؛ والوثيقة S/1994/1084، وتتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، واسبانيا، وألمانيا، وباكستان، والجمهورية التشيكية، وجيبوتي، ورواندا، وعمان، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية؛ والوثيقة S/1994/1085، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، واسبانيا، وألمانيا، والجمهورية التشيكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق الأخرى التالية: S/1994/1037 و S/1994/1038، و S/1994/1046، و S/1994/1056، و S/1994/1087، التي تتضمن رسائل مؤرخة ٧ و ١٢ و ١٤ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/1040، و S/1994/1072، وتتضمن رسالتين مؤرختين ٩ و ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بالترتيب، وموجهتين الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكرواتيا؛ و S/1994/1044 و S/1994/1079، وتتضمن رسالتين مؤرختين ٨ و ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بالترتيب، وموجهتين الى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/1052 و S/1994/1062، وتتضمن رسالتين مؤرختين ١٤ و ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بالترتيب، وموجهتين الى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/1055، وتتضمن رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/1060، وتتضمن رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/1074، وتتضمن رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، تحيل تقرير الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة والذي يتناول إنشاء بعثة تابعة للمؤتمر الدولي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)؛ والوثيقتان S/1994/1075 و S/1994/1076، رسالتان

لا حصر لها في الصحف، والشواهد التي قدمت الى المجلس، بل وحتى تقارير شهود العيان التي قدمت مباشرة الى المجلس من أفراد مثل أسقف بانيلوكا؟ أليس هناك تشويه للأدلويات عندما يعرض مشروع القرار هذا أخيراً على التصويت بعد أن تمت الجرائم، وتجري مكافأة أولئك الذين هم وراء هذه الجرائم بتخفيف حدة الجزاءات؟

ثانياً، لماذا تم تخفيف لهجة مشروع القرار حتى يقلل من التزام قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لوزع قواتها في الأماكن التي تنفذ فيها عملية التطهير الإثني؟ هل يحتمل مجلس الأمن أن يبعث رسالة مفادها أن الجنود لن يجرؤوا على الذهاب الى تلك الأماكن التي يُضرب فيها الشيوخ، وتغتصب النساء، ويُرسل الشباب الى مخيمات الاعتقال، ولا نسمع عنهم شيئاً بعد ذلك ويُجبر الأطفال الصغار على المشي في حقول الألغام حفاة الأقدام؟

إنني أفهم أنه من الأسلم بالنسبة لهؤلاء الجنود أن يحصلوا على دعوة مناسبة من أولئك الذين يرتكبون التطهير الإثني لدخول هذه المناطق. ولكنني أستطيع أن أقول إن من يقومون بعمليات الاغتصاب أو ما شابهها يفضلون أن لا يكون هناك شهود على ذلك.

ومع ذلك، يحدوني الأمل بأن قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك سيكون ناجحاً في الحصول على دعوة لقواته الى بانيلوكا مثلما كان ناجحاً في الترتيب لقيام شخصيات أجنبية بزيارات الى الجنرال ملاديتش. وإذا كان لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة أن تقوم بإسهام إيجابي في عملية السلام وفي ولايتها الإنسانية العامة، فإنها لا يمكنها أن تقصر عملها على مهمة حفظ السلم التقليدية في وقت لا يوجد فيه أصلاً سلام تحافظ عليه، أو أن تقتصر على انتظار دعوات من مجرمي الحرب، لكي توقف جرائمهم.

وفيما عدا ذلك فإننا لا تنطلي علينا تصويرات قيام القيامة التي يروجها أولئك الذين يدعون الآن الى استمرار دور قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة كذريعة للتراجع عن التزامهم برفع حظر السلاح عن حكومتنا. ونؤيد أيضاً روح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1084 الخاص بتعزيز الجزاءات فيما يتعلق بمن يُسمون بصرب البوسنة. ومع ذلك لا بد أن نشكك في فاعلية هذا الإجراء في ضمان الأهداف المرغوب فيها ولا سيما إزالة آثار العدوان والتطهير الإثني.

مؤرختان ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بالترتيب، موجهتان الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجمهورية يوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة والوثيقة S/1994/1081، رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة. والوثيقة S/1994/1088، رسالة مؤرخة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة. المتكلم الأول على قائمتي هو ممثل البوسنة والهرسك وأعطيه الكلمة.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، دعونيؤكد لكم أننا سنتعاون معكم تعاوناً كاملاً في جهودكم هذا الشهر ونحييكم على العمل الذي قمتم به حتى الآن. ودعوني أيضاً أعبر عن تقديرنا للخدمة الطويلة التي أداها السيد فورونتسوف سواء كرئيس للمجلس في الشهر الماضي أو كزميل لنا طوال عشرين سنة. إن وفدي له آراء مختلطة بالقطع بالنسبة لمشاريع القرارات الثلاثة المعروضة على المجلس. ومن ناحية أخرى، فإن رأينا فيما يتعلق بالطريقة التي تعرض بها هذه القرارات على المجلس واضح وغير غامض.

وللأسف، فإن الإجراء الذي تعرض به هذه القرارات على المجلس للتصويت هو وحده الذي يعبر أكثر من أي شيء آخر عن فعالية ونزاهة عملية السلام التي يتولاها فريق الاتصال والاستجابة العامة للعدوان، وأزمة حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية في جمهورية البوسنة والهرسك.

إننا نؤيد بالتأكيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1083 الذي يستهدف التصدي لجرائم التطهير الإثني التي ترتكب حالياً ضد الآلاف من الرجال والنساء والأطفال في المناطق التي يحتلها الصرب من جمهوريتنا.

ولا بد مع ذلك أن نشير سؤاليين: أولاً، لماذا استغرق الأمر أكثر من ثلاثة شهور لعرض مشروع القرار هذا للتصويت حتى بعد نداءات عديدة من منظمات حقوق الإنسان، والقصص التي

الأمر يبدو كما لو أن صربيا والجبل الأسود تبتعد عن عملاتها ووكلائها.

وهذا ينقلنا الى موضوع المراقبة.

هل يمكن أن نعتقد أن نظام المراقبة الذي تم التفاوض بشأنه لهذا الغرض في بلغراد سوف يكون قادرا على الوفاء بمهمته النظرية؟ وبينما أولئك الذين تم وزعهم بالفعل على الحدود فيما يتعلق بهذه المهمة، يصدر عن شهادتهم بأن صربيا والجبل الأسود موقفيها سليم تماما، يشهد أفراد الأمم المتحدة الآخرون انتهاكات هائلة على الحدود.

إذا كان نظام المراقبة قد وضع على نحو يجعله محدودا في نطاقه، فإن مثله سيكون مثل رجل في مسرح مظلم، فإنه لن يرى إلا ما يعرض عليه.

كيف يُطلب من مجلس الأمن أن يعتمد على سلطة نظام للرقابة يعتمد، أولا، اعتمادا كاملا على تعاون وموارد الهدف من مراقبته، وثانيا، يضم أقل من ٢٠٠ فرد على طول حدود تزيد عن ٤٥٠ كيلومترا، بينما أكد الأمين العام في مناسبتين أن الأمر يتطلب على الأقل قوة من ٨٠٠ الى ١٠٠٠ فرد منسقة ومجهزة لهذه المهمة.

وهذا يجعلنا نخلص إلى نتيجة من نتيجتين هما: أولا، لقد وضع نظام المراقبة استجابة لاعتبارات سياسية وليس على أساس نظرة جدية للمهمة، وثانيا، يستهدف نظام المراقبة النجاح من خلال الاخفاق في أن يرى ما يحدث ومن خلال توفير التعاون اللازم لتبرئة المعتدي وتبرئة من لا يقوون على مواجهة المعتدي.

النتائج الأخيرة لا نسوقها باستخفاف، لأنها في الواقع مدعمة بجميع العمليات التي أوصلتنا إلى هنا.

أولا، فريق الاتصال الذي عين نفسه قد أعطى أولوية كبرى إلى التصور بوجود وحدة فيما بين أعضائه من التوصل إلى حل للمشكلة.

وبدلا من اتخاذ الإجراءات التي وافق عليها كل الفريق في البداية كجزء من خطة السلام بعد رفض ذلك من الجانب الصربي، فقد اختاروا طريق تجنب ذلك عندما نكث بعض أفراد الفريق بالتزاماتهم الأصلية.

ثانيا، وبعد تغير حدث في رأي عضو أو عضوين في الفريق ولكن هذا الرأي لم يؤخذ في الاعتبار للأسف، جعل فريق الاتصال بأكمله من مجلس الأمن

لقد اقترحنا تعديلات يمكن أن تساعد على تحقيق هذه الأهداف الأخيرة، ولكن مقدمي مشروع القرار قد تجاهلوا. وإن الأسباب المقدمة تبريرا لتجاهل اقتراحاتنا يبدو أنها تبين السياسات الداخلية لفريق الاتصال أكثر مما تبين الأثر الواقع على الأهداف المستصوبة والسلام العام في جمهورية البوسنة والهرسك.

ولا بد لنا أيضا من أن نشكك في التنفيذ العملي لمشروع القرار هذا. فكيف نميز بين ما يسمون بصرب البوسنة وبين صرب كرواتيا أو صرب كراجينا الذين لا يشملهم هذا المشروع، ولكنهم في الواقع ينسقون أنشطتهم فيما بينهم تماما؟ كيف يمكننا أن نفصل بين ذراع المؤامرة الإجرامية في بانيالوكا وبين عقلها، وإلهامها وجسدها في بلغراد؟

إن رؤية بلغراد هي التي لا تزال تتشكل الآن في البوسنة والهرسك المحتلة. إن أسلحة صربيا والجبل الأسود هي التي تقوم بالتدمير، وإن الدعم التكتيكي والموارد الآتية من صربيا والجبل الأسود هي التي تتدفق على البوسنة والهرسك للمحافظة على العدوان.

وهذا ينقلنا الى مشروع القرار الثالث، S/1994/1085 الذي يخفف الجزاءات ضد صربيا والجبل الأسود.

إن معارضتنا لهذا القرار ليست ناجمة عن رغبة أو عادة في المعاقبة، ولكن بسبب مخاوفنا العميقة من آثاره. إن مشروع القرار هذا يفترق الى التوازن، بينما يسعى الى مكافأة أولئك الذين اعترفوا على الأقل بالتواطؤ في ارتكاب الجرائم وفي الحرب ولكن الضحية لا يتم مساعدتها، كما وعدت، بمواجهة الجرائم والعدوان الذي لا يزال مستمر ويتوسع والآثار الناجمة عنهما.

ثانيا - إن مشروع القرار هذا يقوض التحسينات اللازمة في معايير حقوق الإنسان في كوسوفو وفوسفودينا وساندجاك كما إنه لا يتصدى للاحتلال المستمر لجمهورية كرواتيا. ثالثا - إن مشروع القرار هذا يسعى فحسب الى مكافأة صربيا والجبل الأسود على مجموعة من الإجراءات، المشبوهة التي صممتها بنفسها للإشراف على نفسها.

لم يُطلب من صربيا والجبل الأسود أن توافق على عملية سلام بالاعتراف بجمهورية البوسنة والهرسك داخل حدودها الحالية، وهذا عنصر أساسي من خطة فريق الاتصال. وبدلا من ذلك، تكافأ صربيا والجبل الأسود على اتخاذ خطوات تكتيكية تستهدف أن تجعل

كما نود أن نشيد بكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الحكيمة لعمل المجلس هذا الشهر.

منذ بداية الصراع في المنطقة ما برحت كرواتيا تنتهج سياسة تحيز العمل السياسي على أي حل آخر. ولا تزال حكومتي ثابتة في تأييدها لهذه السياسة. وملتزم التزاما أكيدا بعملية السلم الحالية تحت اشراف فريق الاتصال ونرحب بخطة الفريق الخاصة بالبوسنة والهرسك. إن الاتحاد الفيدرالي الذي أنشئ بين كروات البوسنة والبوسنيين يحظى بالتأييد الكامل من جانب كرواتيا. ونطالب صرب البوسنة بالانضمام إلى الطرفين في قبول خطة سلام فريق الاتصال أيضا. ففي الحل السياسي الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تجنب مزيد من المعاناة الانسانية لجميع شعوب البوسنة والهرسك. وترحب كرواتيا أيضا بقرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تأييد فريق الاتصال وقرارها اتخاذ اجراءات ضد صرب البوسنة. ومع ذلك، لا يزال من السابق لأوانه أن نحكم ما إذا كان هذا القرار حقيقيا وما إذا كان يمكن للاجراءات المتخذة أن تستمر وأن تكون كافية، وخاصة بالنظر إلى قدرات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السياسية والحقيقية في هذا الصدد.

وبالتالي يجب على حكومتي أن تعبر عن تحفظات كبيرة ازاء مشروع القرار الذي يرفع بعض العقوبات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الوقت الحالي. فنظام العقوبات ينبغي أن يرفع فقط بعد أن يحصل المجلس على شواهد أكيدة عن احراز تقدم حقيقي على الطبيعة لا في البوسنة والهرسك فحسب، وإنما أيضا في كرواتيا. ولا ينبغي أن تخذع الاعلانات السياسية أعضاء المجلس خاصة وأنه رأى ثلاث سنوات من الوعود الجوفاء من نفس الطرف.

إن مشروع القرار هذا يمكن أن يكون سابقة خطيرة في المنطقة. فبلغراد ستكافئ على تغيير العلاقات مع وكلائها، بينما لا تزال تعترف بالكيانات غير المشروعة التي يسيطر عليها هؤلاء العملاء، وبينما تواصل هذه الكيانات غير الشرعية استخدام الأفراد والعتاد الذي تقدمه بلغراد؛ وكذلك، بينما يواصل هؤلاء الأفراد والعتاد التعاون بطريقة أو بأخرى مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ومن الأمثلة الواضحة على هذا التعاون الهجوم الأخير على منطقة "بيهاك" التي أعلنها المجلس منطقة آمنة. فلقد نسقت بلغراد هذا الهجوم، كما ورد في

قاعة مريحة تخدم المصالح الذاتية لتوجيه برنامجه بلا هوادة وإضفاء الشرعية على تدابير اعتباطية وغير ملائمة.

ولا يقال لمجلس الأمن فحسب أنه لا يمكنه ادخال تغييرات على الاطلاق في مشروع القرار بسبب قدسية عمل فريق الاتصال، إنما يضطر أيضا إلى التصويت على القرار على وجه العجالة.

فما هو وجه العجالة؟ ولماذا يحرص البعض كل هذا الحرص على تجنب المناقشة ومشاركة رؤسائنا ورؤساء وزرائنا ووزراء خارجيتنا الذين سيكونون هنا في الأسبوع القادم؟ إنني أظن أننا نفهم جميعا أن هذا القرار لا يمكن الدفاع عنه في ظل الظروف الحالية، وأنه محرج للبعض.

ولكن المحرج بالنسبة لنا جميعا هو أن الحاج عملية خنق سراييفو، وحرمانها المتعمد من المياه والكهرباء والغاز والوصول إلى الطرق يأتي في المقام الثاني بعد المصالح التي يخدمها مشروع القرار هذا. ومن المعلومات الجديدة عن سراييفو أنه تم اغلاق مخبزها وأصبح الشعب هناك محروما من الخبز.

سيتفق الكثيرون معي على أن مجلس الأمن ذاته ضحية تعسة لهذه العملية، ونعرف أيضا أن الكثيرين من أعضاء مجلس الأمن الذين لم يشاركوا في تبني مشاريع القرارات هذه سوف يصفون دورهم بأنهم كانوا مراقبين لا حول لهم ولا قوة. بيد أنه ما لم يواجه الأعضاء عملية تحويل مجلس الأمن إلى ضحية. فلا بد أن يتحملوا المسؤولية أيضا عن وقوع الضحايا.

إنني ببساطة أحث الأعضاء على ألا يؤيدوا مشروع القرار هذا بصياغته المعروضة عليهم اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل كرواتيا وأعطيه الكلمة.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نشكر السيد يوري فوروننتسوف على الأسلوب الممتاز الذي أدار به عمل المجلس أثناء رئاسته له في الشهر الماضي.

وستؤيد حكومتي رفع العقوبات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ظل برنامج واضح يأخذ في اعتباره تقدما حقيقيا على الطبيعة وعلى أساس القرار ٨٧١ (١٩٩٣). واعتراف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالدول الجديدة في أراضي يوغوسلافيا السابقة في حدودها المعترف بها دوليا، سيكون خطوة أساسية أولى في هذا البرنامج. ولدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية القدرة الكافية لفرض الاجراءات اللازمة على الطبيعة في البوسنة والهرسك والأراضي المحتلة في كرواتيا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يصر على أن تتبع بلغراد هذا النمط من الضغط أيضا.

ولا يمكن لكرواتيا أن تقبل مجرد اعلانات سياسية لتعليق أفعال آلية لدى المجتمع الدولي لمتابعة الحل السلمي للمشاكل في المنطقة. ويجب علينا أن نؤكد على أن هذا الاعلان أيضا هو نصف تدبير سياسي، لأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد غيرت العلاقات مع أحد وكلائها تغييرا طفيفا، ولكنها تواصل الاعتراف بالكيان الذي يمثله هذا العميل.

وإذا ما اعتمد المجلس مشروع القرار هذا فيجب أن نؤكد أهمية بعثة المراقبة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، التي تعمل بموارد ضئيلة وجرى تنظيمها في ظروف عاجلة. ويجب ألا يسمح للبعثة بأن تستخدم لتحقيق أهداف سياسية قصيرة الأجل. إن هذا قد يعرض للخطر إلى حد كبير صلاحية خطة السلام الحالية التي يسعى إلى تحقيقها فريق الاتصال، ولا يشير الشك في مصداقية فريق الاتصال فحسب وإنما في مصداقية هذه الهيئة السامية أيضا وفي دورها التنفيذي في العملية كلها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. المتكلم التالي ممثل ماليزيا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رزالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، من دواعي ارتياح وسرور وفد بلادي أن يراكم تترأسون المجلس. بينما تؤيد ماليزيا اعتماد مشروع القرارين الخاصين بالتطهير العرقي وإحكام قبضة الجزاءات ضد البوسنيين الصرب، نعارض تماما مشروع القرار الخاص

رسالة مؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر من وزير الخارجية إليكم، وذلك باستخدام امكانيات من الأراضي المحتلة في كرواتيا والوحدات شبه العسكرية الخاضعة لسلطات صرب البوسنة. وقد يكون لدى بعض أعضاء المجلس معلومات اضافية في هذا الصدد.

إن سلطات صرب البوسنة والصربيين في المناطق المحتلة من كرواتيا سيواصلون تعزيز آلتهم الحربية بطرق متعددة. وقد استرعى وفدنا نظر المجلس من قبل، في رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، إلى طريقة يمكن بها انتهاك الحصار على الحدود، عن طريق الجو، وهي انتهاكات تحدث عنها الأمين العام في ١٣ أيلول/سبتمبر. ونأمل ألا يسكت المجلس على الانتهاكات الجديدة لمنطقة حظر الطيران، بما أن لديه بالفعل القدرة الشرعية على مراقبة هذه الانتهاكات ومنع حدوثها.

ومن الأساليب الأخرى لتعزيز صرب البوسنة استخدام العملاء الموجودين في الأراضي المحتلة في كرواتيا. فبلغراد لم تفرض حصارا على هذه المناطق وبعض المسؤولين الكبار في بلغراد قالوا صراحة إن هذا الفريق الأخير سوف يجري تزويده بما يريده عن طريق معابر الحدود بين البوسنة وصربيا. وهذه السياسة تخلق مشاكل "التسرب" الواضحة التي لا يعالجها مشروع القرار ولن تنظر فيها بعثة المراقبة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. ونأمل أن يتخذ المجلس خطوات بحيث يمكن معالجة هذه المشكلة الخطيرة على يد بعثة المراقبة، وأن تتخذ البعثة خطوات تتماشى والقرار ٨٢٠ (١٩٩٣)، الذي يحظر الشحنات العابرة إلى المناطق المحتلة في كرواتيا.

ولا يمكن أن يتغاضى عن حقيقة أن مشروع القرار هذا قد لا يتبع روح القرار ٨٧١ (١٩٩٣)، الذي يربط الفقرة الرابعة من نظام العقوبات المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بتنفيذ "جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات المتصلة بخطة الأمم المتحدة لحفظ السلم في جمهورية كرواتيا" (القرار ٨٧١ (١٩٩٣)، الفقرة ٥). لقد واصلت بلغراد برنامج ادماج الأراضي المحتلة في كرواتيا في النظم القانونية والادارية والعسكرية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومع ذلك تجري مكافئتها على مجرد نصف لفئة سياسية تتعلق بالبوسنة والهرسك.

من مجموعة تمثل المجتمع الدولي وأن يوزعوا بشكل فعال في قوة كافية. ويجب على صربيا والجبل الأسود أن تعترف بجمهورية البوسنة والهرسك داخل حدودها الراهنة. وينبغي أن تتعاون صربيا والجبل الأسود تعاوناً تاماً مع المحكمة الدولية لجرائم الحرب بما في ذلك تسليم المشتبه فيهم للمحاكمة. يجب أن يدافع بشكل فعال عن المناطق الآمنة ومناطق الاستبعاد الحالية. وينبغي أن يرفع مجلس الأمن حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك. وينبغي أن يستمر فرض تدابير أشد، كما هو متصور في قرارات مجلس الأمن - بما في ذلك القرارات ٧٧٠ (١٩٩٢)، و ٧٧١ (١٩٩٢) و ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) و ٩١٣ (١٩٩٤) - ما دام التطهير العرقي مستمراً.

إن واضعي خطة السلام ملزمون باتخاذ تدابير عقابية في حالة رفض الخطة وتقديم حوافز للذين يقبلون الخطة. إن حكومة جمهورية البوسنة والهرسك قدمت العديد من التنازلات المؤلمة بقبول الخطة. ومع هذا فإن فريق الاتصال المكون من خمس دول فشل في الوفاء بالتزاماته. وإن الافتقار إلى عمل صارم يمكن أن يفسر على أنه إضعاف لتعهد فريق الاتصال الخماسي. إن فريق الاتصال الخماسي التزم بالقيام بثلاث خطوات على أساس رفض الجانب الصربي لخطة السلام الخاصة به: وهي تكثيف الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود، وتعزيز مناطق الاستبعاد ورفع حظر السلاح المفروض على حكومة جمهورية البوسنة والهرسك. ومع هذا فإن ما ننظر فيه اليوم يتعارض تعارضاً حاداً مع ما كان ينبغي القيام به في أعقاب رفض البوسنيين الصرب لخطة السلام، كما يعد رجوعاً تاماً عنه.

وإذا كان المجلس غير قادر على التعامل بشكل فعال مع المعتدين الصرب، كيف يمكن لأعضاء الأمم المتحدة ككل أن يؤمنوا بالمجلس، وهو جهاز الأمم المتحدة الموكل إليه المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين؟ إذا فشل مجلس الأمن في الوفاء بمسؤولياته وفقاً للميثاق، فإن الطريق الذي يكون أمام أعضاء الأمم المتحدة هو أن يطلبوا عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن البوسنة والهرسك.

إننا نشعر بجزع نتيجة الحملة المصعدة للتطهير العرقي التي ينفذها البوسنيون الصرب بالرغم من الإدانة الدولية، وآخر الأمثلة عليها في بانيا لوكا

بتخفيف الجزاءات على صربيا والجبل الأسود. ونعتقد أن تخفيف الجزاءات ضد صربيا والجبل الأسود عند هذا المنعطف سيكون سابقاً لأوانه وغير متوازن وغير مثمر. ونحن غير مقتنعين حتى الآن بأن الحدود قد أغلقت بشكل فعال في غياب آلية فعالة للتحقق الكامل من ذلك الإجراء.

إن لدينا شكوكاً قوية فيما إذا كان لدى ١٣٥ مراقباً متمركزين على الحدود القدرة على مراقبة ٣٠٠ ميل من الحدود. ونحن نشعر بقلق عميق بشأن الأنباء الأخيرة عن وقوع انتهاكات جسيمة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة مثل التحليق غير المصرح به الذي تقوم بها الطائرات العمودية الصربية فوق شمال البوسنة. ويمكن لهذه أن تكون حاملة إمدادات عسكرية إلى البوسنيين الصرب.

من الواضح أن القوة الحالية للمراقبين الدوليين غير كافية. ووفقاً لبعض الدراسات التي أجريت من قبل، فإن عدد الأفراد الذين يحتاج إليهم لمراقبة الحدود ينبغي أن يكون ٤٠٠٠ جندي وأن أي تنفيذ أكثر حزمًا سيتطلب ٨٠٠ فرد آخرين من المدنيين. ونحن نحتاج إلى مزيد من الوقت للتحقق من الوضع على الطبيعة وينبغي ألا نتخذ قرارات متسارعة قبل أن نكون مقتنعين اقتناعاً تاماً بأنه لا توجد أي انتهاكات للحدود. إن مالميزيا تشعر بخيبة أمل لأن بلداناً هامة لها القدرة داخل المجلس على العمل بحكمة والقيام بالدراسة الضرورية تسمح بهذا الإجراء المتسارع تحقيقاً لأهداف قلة تقاوم ظروف البوسنيين الذي يدافعون عن بلدهم ويحاولون البقاء. وإن التسرع في اعتماد هذا القرار يسبب لنا الحيرة مثلما يشير استيئاناً.

إن المجتمع الدولي لا يمكنه، بضمير حي وحس سليم، أن يخفف الجزاءات على صربيا والجبل الأسود دون أن يتخذ في نفس الوقت خطوات لتخفيف العجز العسكري والإنساني الصعب الذي لا تزال حكومة جمهورية البوسنة والهرسك تواجهه. ومن الواضح أنه قبل مكافأة المعتدي يجب مساعدة الضحية في نفس الوقت والتخفيف عليها من النتائج الإنسانية والعسكرية والسياسية المشؤومة للغاية الناجمة عن العدوان الذي لا يزال قائماً.

إن مالميزيا ترى أنه قبل إجراء أي تخفيف للجزاءات على صربيا والجبل الأسود ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل ما يلي: يجب أن يتشكل مراقبو الحدود

بارتكاب تلك الأفعال سيحاسبون عليها. كما نؤيد طلب المجلس الى الأمين العام بأن يقوم، في اعتقادنا على الفور، بترتيب وزع أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية ومراقبي الأمم المتحدة لا في بانجاليوكا وبييلينا فحسب وإنما أيضا في المناطق الأخرى ذات الأهمية.

يمثل مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1084 رد مجلس الأمن على الموقف المتصلب للقوات الصربية البوسنية واستخفافها بالمجتمع الدولي بأسره. ومشروع القرار هذا له رائحة تشديد الجزاءات على الصرب البوسنيين، ولكنه ليس له هذا المذاق، ناهيك عن أن يكون له هذا الفعل. إن مشروع القرار المعني بعيد بشكل ميئوس منه عن أن يكون قرارا فعلا من جانب المجلس بتناسب مع حجم الجرائم التي يرتكبها الصرب ومع تصلبهم.

ويناقش مجلس الأمن أيضا مشروع قرار لتخفيف الجزاءات المفروضة بموجب القرارات السابقة الصادرة عن المجلس ضد صربيا والجبل الأسود. لقد دفع بعض أعضاء المجلس بأن السلطات في صربيا والجبل الأسود تستحق التسامح بسبب قرارها إغلاق الحدود الدولية بين صربيا والجبل الأسود والأراضي البوسنية التي يحتلها الصرب البوسنيون. ولا بد أن يكون مقدمو مشروع القرار هذا قد افترضوا وصوروا بعد ذلك للمجتمع الدولي بأن إغلاق الحدود أصبح بالفعل فعلا. هذا افتراض لم تثبت صحته بعد. بل إن هناك معلومات ووثائق تناقض ذلك. ولا يمكن لوفد بلادي أن يقبل حجة مقدمي مشروع القرار لتخفيف الجزاءات. إن هناك تقارير عديدة عن مئات من الرحلات الجوية قامت بها الطائرات العمودية الصربية في شمال شرق البوسنة خلال الأسبوع الماضي، ويبدو أن كثيرا منها أفلح من صربيا. إن هذه الرحلات تعد انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وليس هناك ما يبرر على الإطلاق مكافأة المنتهكين بمشروع القرار المعروف.

لا شك في أن نظام الرصد الحالي غير فعال ولا يمكن الاعتماد عليه ليكون الأساس لقرار مهم مثل تخفيض الجزاءات على حكومة صربيا والجبل الأسود. وعلاوة على ذلك، ففي الوقت الذي يتم فيه تشديد الخناق على سراييفو وتكثيف "التطهير الإثني"، فإن الاندفاع في هذه المرحلة الى اعتماد مشروع قرار يدعو الى تخفيف الجزاءات لن يؤدي إلا الى إرسال

وبيلينا وبريجيدور. ونحن نود أن نطالب بالوقف الفوري لهذا النشاط حيثما حدث وأيا كان مرتكبه. وبينما نتكلم الآن، لا يزال خنق الصرب لسراييفو مستمرا. لقد حرم شعب سراييفو من الماء والكهرباء، وحتى خط الإمداد بالغذاء قطع. أليس من السخرية واستهزاء بالعدالة أنه بينما تبقى البلدان ذات النفوذ المزعوم عاجزة عن مساعدة الضحايا، فإنها تسارع الى مكافأة المعتدين؟

إن ماليزيا تريد أن تؤكد وتعرب عن معارضتها للنهج الذي يتخذه فريق الاتصال الخماسي. ينبغي لمجلس الأمن أن يسترشد بأراء أعضاء الأمم المتحدة بالكامل قبل اتخاذ أية خطوة من شأنها أن تؤدي الى تخفيف الجزاءات. ونحن نريد أن نناشد المجلس أن يعيد النظر في هذا الإجراء. وإن اعتماد مشروع القرار الخاص بتخفيف الجزاءات سيكون خطأ ما لم يقتنع المجتمع الدولي بالكامل - مستندا الى تحقق لا خلاف عليه - بأن صربيا والجبل الأسود جادة ومخلصة فعلا في قطع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع البوسنيين الصرب لرفضهم خطة السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. المتكلم التالي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. إن مهارتكم الدبلوماسية تجعلنا نشق بأن المجلس قد أدير وسيدار بشكل فعال خلال الشهر الحالي. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم السابق للاتحاد الروسي على الأسلوب الممتاز الذي أدار به مداولات المجلس خلال الشهر الماضي.

معروض على مجلس الأمن اليوم ثلاثة مشاريع قرارات. ونحن نؤيد بالكامل الإدانة القوية من جانب مجلس الأمن لجميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي، بما فيها على وجه الخصوص ممارسة "التطهير الإثني" غير المقبولة التي ترتكبها القوات الصربية البوسنية، وتأكيد على أن الأشخاص الذين ارتكبوا أو أمروا

السيد سيسبي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر وفد بلادي أن يراكم، سيدي الرئيس، تترأسون مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر، وهذه مهمة تضطلعون بها بما عرف عنكم من كفاءة ومهارة. وأود أن أعرب لكم عن أحر تهانينا. وأود أن أضيف إلى هذه التهاني شكرنا إلى سلفكم، السفير فورونتسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على أدائه الممتاز كرئيس في الشهر الماضي. أخيراً، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على السماح لي بالمشاركة في هذه المناقشة الهامة التي تعالج المأساة الجارية في جمهورية البوسنة والهرسك. إن خطة السلام التي قدمها فريق الاتصال الأوروبي إلى أطراف النزاع في ٥ تموز/يوليه من هذا العام ولدت بعض الأمل في أن التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي أصبح أخيراً في متناول اليد.

وكان لتفاؤلنا ما يبرره لأن حكومة جمهورية البوسنة والهرسك، اتساقاً مع ما أبدته من التزام عميق، بمثل السلم والعدالة طيلة المراحل الحرجة من العدوان الصربي، وسعيها منها للتوصل إلى حل توفيقي بثمن باهظ، وافقت على أحكام خطة السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنها بدأت، بالاشتراك مع الطرف الكرواتي، الذي نود هنا أن نحیی بعد نظره السياسي، المضي صوب حل فدرالي قادر على توطيد السلم والمصالحة اللذين يتوق إليهما جميع سكان المنطقة.

ولأسف، ارتطمت مبادرة السلام هذه، مثل سابقتها، وتناثرت في وجه حائط الغطرسة وفقدان البصيرة لدى الجانب الصربي.

إن رفضه لخطة السلم يؤكد أن ذلك الطرف، علاوة على القوات التي تساعده، لم يتخل عن خطته لتحقيق تلك الأهداف التي كانت السبب الأساسي للعدوان على جمهورية البوسنة والهرسك.

وبالدخول في تصعيد جديد للأعمال القتالية واتخاذ موقف التحدي تجاه المجتمع الدولي، فإن الصرب البوسنيين قد خرخوا الهدنة الهشة التي سادت لبضعة شهور في البوسنة والهرسك من خلال استئناف وتكثيف عمليات إبادة الأجناس و "التطهير العرقي" بالإضافة إلى قصف سراييفو وخنقها.

ويزداد قلقنا بسبب التقارير المثيرة للذعر التي وصلتنا من مصادر مختلفة عن عمليات العبور الجوي

رسالة خاطئة إلى المعتدين بأن يواصلوا الأعمال العدوانية والإبادة الجماعية وأعمالهم اللاإنسانية.

إن وفد بلادي يذكر بأن فريق الاتصال الأوروبي التزم باتخاذ سلسلة من الخطوات، بما فيها، في جملة أمور، توسيع مناطق الاستبعاد في البوسنة والهرسك، واتخاذ الخطوات اللازمة لرفع حظر الأسلحة المفروض عملية على حكومة البوسنة والهرسك. ويعتقد وفد بلادي، بالاشتراك مع أعضاء فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي،

"إن من شأن فشل أعضاء فريق الاتصال الأوروبي في الوفاء بالتزاماتهم أن يشجع المعتدي وأن يحثه على الاستمرار في تحدي إرادة المجتمع الدولي دون عقاب".

وفي ظل هذه الخلفية، يعتقد وفد بلادي أن أي إجراء يتخذ الآن لتخفيف الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود سيكون سابقاً لأوانه وغير متوازن وغير مثمر. وفي رأينا، ينبغي قبل اتخاذ أي إجراء صوب تخفيف الجزاءات أن يتم إنشاء آلية لمراقبة الحدود تكون فعالة حقاً، وأن تتخذ التدابير التي تتناسب مع تشديد الخناق على سراييفو وتكثيف "التطهير الإثني" من قبل الصربيين، وأن يتم الوفاء بطريقة متوازنة وشاملة بالالتزامات السابقة التي قطعها فريق الاتصال الأوروبي لتمكين حكومة البوسنة والهرسك من ممارسة حقها في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن مجلس الأمن، بمكافأته حماة الصرب البوسنيين، لن يخفف من معاناة ضحايا هذه المأساة، ولن يتخذ خطوة سياسية في الاتجاه الصحيح. بل في الحقيقة سيشكل ذلك تراجعاً من قبل مجلس الأمن في وجه العدوان وإبادة الجنس و "التطهير الإثني"، الذي يرافقه الآن فن التضليل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل السنغال. أدعوه إلى شغل معقد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل السنغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. المتكلم التالي على قائمتي ممثل ألبانيا. وأدعوه لكي يشغل مقعداً على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد كوللا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي، بداية، أن أتوجه إليكم، السيد الرئيس، بتهاني الحارة على أدائكم البارع لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم، سعادة السيد فورونتسوف، على الطريقة الممتازة التي أدار بها مداولات المجلس في الشهر المنصرم. نود أن نتوجه بالشكر إلى أعضاء مجلس الأمن على الدعوة التي وجهوها إلينا للإدلاء بآرائنا بشأن هذا الموضوع. في هذه المناقشة المفتوحة، أود مرة أخرى أن أعلن موقف حكومة بلادي، الذي يرى أن النظام في بلغراد هو المحرض الأول والطرف المسؤول فعلاً عن المأساة التي ما برحت تجري في البوسنة والهرسك على مدى الشهور الـ ٣٠ الماضية.

ويعتقد وفد بلادي أن الوثائق الثلاث المعروضة أمام أعضاء المجلس تشهد على الإرادة الطيبة للمجتمع الدولي وجهوده الدؤوبة المتواصلة لإنهاء الأعمال القتالية وإيجاد حل مرض لهذه الأزمة المتطاول.

إن حكومة جمهورية البانيا تؤيد تأييداً حازماً مشروع القرار الذي ينص على تعزيز الجزاءات ضد الصرب البوسنيين وتشجب معارضتهم لجميع الجهود الهامة التي يبذلها فريق الاتصال. إن معارضة البوسنيين الصرب المتواصلة لمختلف خطط السلام، بما في ذلك معارضتهم للخطة التي قدمها فريق الاتصال، إنما هي رفض لا يمكن إنكاره للقيم الأساسية الكامنة في العلاقات الدولية بين البلدان المتحضرة. إن رفضهم التام للتعاون، وهو أمر ليس بجديد قد دفع المجتمع الدولي منذ أمد طويل للنظر في الوسائل الأخرى المتاحة لفرض رغبته في السلم.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي يدين "التطهير العرقي"، أجد لزاماً علي أن أقول بأننا تكلمنا من قبل في عدد من المناسبات ضد هذا الأسلوب القسري غير الإنساني لأسلوب القرون الوسطى المتمثل في اغتصاب أراضي الشعوب الأخرى.

والبري المتواترة التي تقوم بها قوافل طائرات الهليكوبتر والشاحنات البرية للحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والأراضي التي يحتلها الصرب في جمهورية البوسنة والهرسك، وذلك في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن هذه الحوادث تشكك على نحو خطير في مصداقية ادعاءات سلطات بلغراد فيما يتعلق بإغلاق حدودها مع الأراضي التي يحتلها حلفاؤها من البوسنيين الصرب، وتثير شكوكاً خطيرة تتعلق بفعالية قوة المراقبين الدولية الموزوعة على الأرض.

ومن الواضح أنه إذا لم يتوفر رد مناسب، يسير بموازاة الخطوات الصارمة التي كان يعتزم اتخاذها فريق الاتصال الغربي الذي اجتمع في جنيف في ٣٠ تموز/يوليه الفائت، فإن هناك خطراً في أن موقف الصرب البوسنيين سيؤدي تماماً بكل الجهود التي بذلت سعياً للتوصل إلى حل سلمي.

ولهذا يعتقد وفد بلادي أن اعتماد أي قرار في الظروف الحالية من جانب مجلس الأمن للتخفيف من الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود هو قرار سابق لأوانه، وغير مناسب وضار، ومن المحتمل أن يشجع العدوان الذي ينتهك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

وتبدو لنا الحالة في البوسنة والهرسك مشوشة وغير مستقرة ومحفوفة بالمخاطر على نحو كاف لكي نتوجه بنداء إلى مجلس الأمن، قبل اتخاذ أي قرار بتخفيف الجزاءات، وذلك لضمان ألا يؤدي هذا القرار إلى مكافأة العدوان أو المساعدة على استمراره.

وعليه، يعتقد وفد بلادي أنه ينبغي للمجلس أن يضمن فوراً الوفاء بالشروط التالية على نحو فعال. أولاً، ينبغي إغلاق الحدود البرية والجوية بين صربيا والجبل الأسود والأراضي التي يحتلها الصرب في جمهورية البوسنة والهرسك، عن طريق فرقة تكوّن قوية من الناحيتين العددية والفنية للاضطلاع على نحو فعال بمهمة الإشراف الدقيقة هذه؛ ثانياً، ينبغي رفع الحصار عن سراييفو وجعل هذه المدينة منزوعة السلاح؛ وثالثاً، ينبغي توسيع المناطق الآمنة لتشمل كامل مساحة الـ ٥١ في المائة من الأراضي المخصصة للاتحاد الكرواتي البوسني.

إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. فالسويد وفنلندا والنرويج تؤيد بياني هذا. إن الأزمة في يوغوسلافيا السابقة لا تزال تسبب قلقا بالغاً للمجتمع الدولي. فالقتال المستمر والأعمال العدائية المريرة في البوسنة والهرسك يمثلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وهما مصدر معاناة إنسانية هائلة وغير مقبولة.

ومنذ بداية الأزمة يعمل الاتحاد الأوروبي على نحو مستمر من أجل أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده في سبيل السلم، بمشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بغية كفالة تماسك هذه المبادرات. ولقد كان هدفنا ولا يزال ممارسة أشد ضغط ممكن لإنهاء الحرب والتوترات في البوسنة والهرسك من خلال تسوية تفاوضية.

ففي ٦ تموز/يوليه، قدم فريق الاتصال إلى الأطراف اقتراحا بتسوية إقليمية تتيح أساسا قابلا للحياة وواقعا لحل سلمي. والاتحاد الأوروبي يرحب بحقيقة أن التسوية الإقليمية المقترحة قبلتها بالكامل جميع الأطراف ما عدا طرف صرب البوسنة، ويحث هذا الطرف بقوة على أن يحذو حذو الأطراف الأخرى.

يؤمن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إيمانا راسخا بأن مشاريع القرارات الثلاثة التي يوشك مجلس الأمن على اعتمادها تشكل خطوة هامة في جهد السلم الدولي. وقرارات المجلس هذه في جوهرها تنقل رسالة قاطعة إلى صرب البوسنة.

أولا، إننا ندين "التطهير العرقي" الذي يقوم به صرب البوسنة على نحو منتظم في المناطق التي يحتلونها. وهذه الحملة المستمرة والمنهجية للإرهاب يجب أن تتوقف فورا، ويجب أن يتحمل المسؤولون عنها مسؤوليتهم بصورة شخصية. وفي هذا السياق، نؤكد مرة أخرى على أهمية عمل المحكمة الدولية المنشأة لعقاب مرتكبي الجرائم في يوغوسلافيا السابقة. لذلك نؤيد تمام التأييد مشروع القرار الذي قدمه أعضاء عدم الانحياز في مجلس الأمن.

ثانيا، يجب أن يدرك صرب البوسنة أنهم سيقبضون معزولين تماما ما داموا يعيقون عملية السلم ويواصلون أسلوب "التطهير العرقي" البغيض. وأننا نرحب بتشديد الجزاءات كما هو منصوص عليه في مشروع القرار

وفيما يتعلق بتخفيف الجزاءات عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، كما ينص على ذلك مشروع القرار الثالث، فإننا على قناعة بأن الموافقة على المقترح ستؤدي قريبا إلى عواقب لا رجعة فيها وستؤدي إلى تصعيد الصراع.

ونرى أنه سوف يساء استخدام تخفيف الجزاءات؛ وسيساعد ذلك نظام بلغراد. ويطيل من أمد الأزمة المفتوحة التي أدت إلى تفكيك يوغوسلافيا السابقة، هذا الفصل الدموي في التاريخ المعاصر. ويجب ألا ننسى أن هذه ليست المرة الأولى التي تلقى فيها المجتمع الدولي وعودا من أولئك الذين كانوا سبب الأزمة بكاملها.

وفضلا عن ذلك كله، فإن حكومة بلادي تعتقد اعتقادا جازما بأن ما يجري في البوسنة والهرسك هو فقط أوضح مظهر - وهو بالتأكيد ليس المظهر الوحيد - من مظاهر الأزمة. إن رفع أو تخفيف الجزاءات عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) يجب أن يكون مشروطا بحل المشاكل الأخرى في يوغوسلافيا السابقة وخاصة في كوسوفو حيث هناك أكثر من مليوني الباني يحرمون من حقوقهم الإنسانية الأولية. فالقمع والجريمة والنهب ما هي إلا العمل اليومي للشرطة والدولة.

هناك عملية "تطهير عرقي" بطيئة وإن تكن لا تلين ما فتئت تجري طوال عقود. فني كوسوفو وسنجق، يجري نفس السيناريو: أي "التطهير العرقي". فني هذه المناطق، غادر المراقبون الدوليون منذ أمد بعيد، إذ طردتهم السلطات اليوغوسلافية غير أن أجراس الإنذار لا تزال تدق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل ألبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. المتكلم التالي على قائمتي ممثل ألمانيا. وأدعوه لكي يشغل مكانا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد غراف زو رنتزاو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أؤكد لكم على ثقة وفد بلدي بالكامل بحسن قيادتكم وتوجيهكم للمجلس. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للقيادة التي أبداه سلفكم السفير فورونتسوف.

السيد العربي (مصر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم اليكم بخالص التهنية على توليكم رئاسة المجلس، وكلنا ثقة بأن حكمتكم ومهاراتكم القيادية التي نعرفها جميعا ستؤتي النتائج المرجوة في معالجة المجلس للآزمات الدولية المعروضة عليه. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى سلفكم السفير فورونتسوف المندوب الدائم السابق للاتحاد الروسي على الجهود القيمة التي قام بها خلال رئاسته للمجلس الشهر الماضي.

إن المجلس يستأنف اليوم بحث الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك في ظل تطورات وصلت بالجهود الدولية الخاصة بالتسوية السلمية إلى طريق مسدود، نتيجة تعنت الطرف الصربي المعتدي، ورفضه الامتثال لقواعد الشرعية الدولية.

إن استمرار الموقف الراهن في البوسنة والهرسك وعدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ التدابير الفورية والحاسمة لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، يضع علامة استفهام كبيرة على مصداقية المجلس بصفته الحارس الأمين على حماية السلم والأمن الدولي، بل وأيضا يضع نظام الأمم المتحدة والنظام الدولي المعاصر برمته في الميزان. فنحن بصدد خلق سابقة تاريخية مؤداها أن المجتمع الدولي قد عجز عن رفع العدوان، فسلّم بالأمر الواقع، وسمح بطمس معالم القضية الأساسية، عندما تخلى عن مبدأ الالتزام بحماية ونصرة الضحية والتصدي للمعتدي إلى أن يمثل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

إن المجلس يجتمع اليوم لمراجعة نظام العقوبات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ويبدو واضحا أمام الرأي العام العالمي أنه لم يحدث تقدم ملموس على أرض الواقع، فما زال الموقف على ما هو عليه، وها هي سراييفو العاصمة تقف معزولة عن العالم - وقد استمعنا الى كلمة المندوب الدائم لجمهورية البوسنة والهرسك - حيث الكهرباء مقطوعة والمرافق متوقفة عن العمل حتى المخازن التي تمتد السكان بأقل احتياجاتهم من الغذاء، وهو الخبز، لا تعمل حيث يرفض الصرب السماح بمرور الإمدادات، وهو الأمر الذي يمثل انتهاكا للوضع الخاص بسراييفو الذي حدده المجلس.

وقد تم تجريد الجيش التابع للحكومة من وسائل الدفاع عن النفس، بنزع أسلحة المناطق المعلنة من المجلس كمناطق آمنة في الوقت الذي تتعرض فيه

الحالي كوسيلة لزيادة الضغط على صرب البوسنة لقبولهم الاقتراح الإقليمي الذي قدمته مجموعة الاتصال. ثالثا، فيما يتعلق بمشروع القرار الثالث المتصل بتعليق بعض الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، فإننا متفقون في رأينا القائل بأن قرار الرئيس ميلوسيفتش القاضي بإغلاق الحدود يستحق رد فعل ايجابيا من المجتمع الدولي. وبالطبع، يجب أن يكون لدينا برهان إيجابي على أن الحدود مع البوسنة مغلقة وستظل مغلقة أمام كل شيء ما عدا الإمدادات الإنسانية، وعلى وجه الخصوص أمام الأسلحة والوقود. ونحن نرحب بالترتيبات التي توفرت لبعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة كما هو وارد في تقريرها الأولي، بهدف توفير نتائج قاطعة وواضحة حول ما إذا كان إغلاق الحدود قد نُفذ أم لا.

وهكذا، ومن خلال اعتماد مشاريع القرارات الثلاثة، سيؤكد مجلس الأمن اليوم أن الذين يختارون طريق السلم سيحظون بتأييدنا، والذين يواصلون الرفض والحرب سيعزلون ويعاقبون.

إن مشاريع القرارات التي سيجري التصويت عليها اليوم تحتاج إلى فرصة لإثبات فاعليتها. وحتى تحقق عملية السلم النتائج المرجوة والملموسة، نحتاج الآن إلى بعض الوقت ولو كنا نفضل جميعا الحصول على نتائج فورية. وسيكون خطأ مأساويا أن نقوض السعي من أجل تسوية تفاوضية من خلال اتخاذ قرارات يمكن أن يكون لها آثار خطيرة ولا يمكن التنبؤ بها.

ويجب أن يأتي اليوم الذي نجد فيه شعلة الحرب في البوسنة قد انطفأت أخيرا. ويجب أن يأتي الوقت الذي نجد فيه أن الشعوب والدول الموجودة على الأرض في يوغوسلافيا السابقة تتعايش سلما جنبا إلى جنب، ضمن حدود معترف بها دوليا. ويعتقد أعضاء الاتحاد الأوروبي أنه آن الأوان لأن يؤيد المجتمع الدولي بإجماع كامل جهد السلم المكثف الذي يجري حاليا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل المانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

في أحد خيارين لا ثالث لهما. الأول، إما الاضطلاع بالولاية التي خولها له الميثاق، واتخاذ التدابير الالزامية التي كفلها الفصل السابع من الميثاق، لفرض تنفيذ قراراته السابقة في مواجهة المعتدي بمعايير موحدة في جميع المناطق وفي جميع الحالات على حد سواء ودون أي ازدواجية. والثاني، وإما أن يمكن حكومة تلك الدولة من القيام بمهمة الدفاع الشرعي بأن يعلن رفع الحظر العسكري المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك، ويكون ذلك إيذاناً للدول الأعضاء بتقديم المساعدة لحكومتها لتتمكن من الدفاع عن أراضيها وفق أحكام المادة ٥١ من الميثاق التي تنص على حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي.

إن قوات الأمم المتحدة للحماية - التي تشارك فيها بلادي - متواجدة على أرض البوسنة والهرسك لأداء مهمة الحماية للأرض والسكان، خاصة وقد تم نزع أسلحة المناطق الآمنة المعلنة من المجلس بموجب قرارات مجلس الأمن. ومن هنا ينبغي مراعاة الالتزام بقيام تلك القوات بمهمة الحماية الحقيقية لتلك المناطق إلى أن يتمكن جيش حكومة جمهورية البوسنة والهرسك من الاضطلاع بمهمة الدفاع عن أراضيها. ويرى وفد مصر أن التهديد بسحب قوات الأمم المتحدة للحماية في ظل فراغ القوة الموجودة حالياً أو مستقبلاً سيكون معناه، بكل وضوح وبكل صراحة، تسليم تلك المناطق وسكانها العزل للطرف المعتدي ليقوم بضمها إلى الأراضي التي استولى عليها بالفعل في الماضي.

وختاماً، إن حكومة جمهورية البوسنة والهرسك أبدت مرونة وأبدت تعاوناً مع المجتمع الدولي وقبلت بجميع خطط التسوية السلمية بمراحلها المتوالية، وقد أن الأوان لأن يقف المجلس وقفة مع الذات، وأن يقرأ بإمعان مسؤولياته وفقاً للميثاق وأن يراجع قراراته السابقة التي أصدرها في إطار الفصل السابع والتي لم تنفذ حتى الآن قبل أن يصدر قراراً بتخفيف العقوبات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل مصر على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل تركيا. وأدعوه إلى شغل مكان على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

لاعتداءات متكررة من القوات الصربية، وما زالت حالة المدنيين تزداد تدهوراً، كما أن ممارسات التنقية العرقية متواصلة، وكل ذلك يحتاج لوقفة دولية جماعية صارمة.

إن وفد مصر عدة تساؤلات يطرحها أمام المجلس ويرجو أن يأخذها المجلس في الاعتبار قبل أن يتخذ إجراء في مشروع القرار المطروح عليه بتخفيف العقوبات. أولاً، ما هو مصير قرارات المجلس السابقة الصادرة في مواجهة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والتي نصت على أحكام ومطالب كان ينبغي تنفيذها قبل إعادة النظر في العقوبات؟ هل أصبحت هذه القرارات لاغية؟

ثانياً، هل اعترفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بجمهورية البوسنة والهرسك كدولة مستقلة داخل حدودها الدولية المعترف بها حتى يتم إبراء ساحة سلطات بلغراد من أسباب وتطورات الصراع العسكري القائم في البوسنة؟

ثالثاً، إن هناك تقارير يطالعهها العالم هذه الأيام تضيد بقيام مئات من طائرات الهليكوبتر بالتحليق في أجواء البوسنة والهرسك، في انتهاك صارخ لنظام حظر تحليق الطائرات العسكرية في أجواء البوسنة والهرسك، كما أن تلك الطلعات الجوية المكثفة تثير الشكوك في جدية التزام حكومة بلغراد بإغلاق حدودها مع الصرب في البوسنة. وإذا كانت حكومة بلغراد قد قطعت علاقاتها بصرب البوسنة حقاً فلماذا لا تقبل مراقبة عسكرية دولية فعالة على حدودها مع البوسنة والهرسك، كما سبق وطلب المجلس ذلك بقراره ٨٣٨ (١٩٩٣)؟

رابعاً، هل حكومة بلغراد على استعداد أن تخطر الأمم المتحدة بأنها تقبل نسبة الـ ٥١ في المائة من الأراضي المخصصة للاتحاد بين الكروات والمسلمين كمنطقة آمنة؟

خامساً، هل تبدي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية القدر الكافي من التعاون مع المحكمة الدولية لمحكمة المسؤولين عن جرائم حرب في يوغوسلافيا السابقة؟ إن وفد مصر يرى أن تخفيف العقوبات المفروضة على يوغوسلافيا في الوقت الحالي، ليس هو الخطوة المناسبة التي يجب أن يقدم عليها المجلس. وإذا أقدم عليها المجلس فإنه سوف يعطي رسالة خاطئة لها انعكاسات سلبية جسيمة. إن المفروض أن يتصدى المجلس لمسؤولياته التاريخية وأن ينظر بكل شجاعة

القوة البشرية المحدودة والموارد المحدودة، إن هذا السؤال ينبغي الإجابة عليه اجابة شافية.

ورغم كل هذه الشكوك المشروعة والمسائل المعلقة، زدنا بتقرير "أعد على عجل" بعد يومين من تشكيل البعثة. وإن اصدار هذا التقرير يتناقض مباشرة مع تقارير المصادر المستقلة بأنه كانت هناك طلعات طائرات عمودية متواصلة غير مرخص لها فيما بين صربيا والجبل الأسود والمناطق التي يسيطر عليها الصرب في البوسنة والهرسك. وقد ناشدنا رئيس مجلس الأمن تأجيل النظر في مشروع القرار الخاص بتخفيف الجزاءات على صربيا من أجل إجراء تحقيق شامل إذا كان ذلك ممكنا. وللأسف، لم يحظ ندأنا بدراسة ايجابية.

في الوقت الذي تصاعدت فيه حملة "التطهير الإثني" وتكثفت إجراءات الحصار على سراييفو والمناطق الآمنة الأخرى، فإن تخفيف الجزاءات على صربيا سيمثل إشارة خاطئة ترسل إلى المعتدي وستقوض عملية السلم.

ينبغي أن نركز طاقنا على كيفية تهيئة تدابير انفاذ فعالة ملموسة لتنفيذ خطة السلام الدولية الأخيرة، التي رفضها مرة أخرى صرب البوسنة تحديا لإرادة المجتمع الدولي. وإن فريق الاتصال المكون من خمس دول قد تعمد، في حالة الرفض، بتشديد الجزاءات على صربيا والجبل الأسود. والآن نتحرك في الاتجاه المعاكس. إننا نشعر بالقلق من أن هذا سيكون ضربة أخرى لمصادقية المجتمع الدولي.

إننا نطالب المجتمع الدولي بالوقوف بقوة الى جانب التزاماته وأن يبدأ العمل وفقا لذلك. وإن حكومة البوسنة والهرسك، التي قبلت خطة السلام بحسن نية، لا تزال تتطلع إلى الأمام إلى تحقيق الوعود التي بذلها فريق الاتصال الخماسي. وفي هذا السياق، نتوقع عملية رصد للحدود تكون فعالة وحقيقية، وتدابير مناسبة ردا على تضيق الخناق على نحو مكثف على سراييفو، وتوسيع مناطق الحظر، وخطوات مناسبة من أجل رفع حظر الأسلحة المفروض كأمر واقع على حكومة البوسنة والهرسك.

إننا نحث الجانب الصربي بقوة على وقف حملة الإبادة من أجل تعزيز مكاسبه الإقليمية وعلى قبول خطة السلام. وإذا لم يفعل ذلك، فينبغي تزويد حكومة البوسنة والهرسك بجميع الوسائل اللازمة لممارسة حقها الموروث في الدفاع عن النفس.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني كل السرور أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. ونحن واثقون بأن المجلس، في ظل قيادتكم القديرة، سيضطلع بمسؤولياته بنجاح. كما أود أن أشيد بالسفير فورنتسوف ممثل الاتحاد الروسي على الطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر آب/أغسطس.

يجتمع المجلس هنا مرة أخرى للنظر في المأساة المستمرة في البوسنة. وقد سبق أن أعربنا أمام هذا الجهاز، في مناسبات عديدة، عن قلقنا العميق إزاء عدم استجابة المجتمع الدولي استجابة مناسبة للحالة الخطيرة في البوسنة والهرسك. حتى الآن، وبالرغم من ندائنا ونداءات أخرى مماثلة لا تزال قرارات عديدة للمجلس دون تنفيذ. وها نحن نشهد زيادة انتشار جريمة "التطهير العرقي" البغيضة. ولم يمكن حتى الآن فك الحصار المضروب على سراييفو وغيرها من المناطق الآمنة. ولا يزال التحدي الصارخ للقانون الدولي من جانب المعتدين مستمرا بلا انقطاع. ولا تزال إرادة المجتمع الدولي لوضع حد للعدوان موضع اختبار.

معروض على المجلس ثلاثة مشاريع قرارات، مشروع القرار الأول، الوارد في الوثيقة S/1994/1083 يتناول حملة الإرهاب و "التطهير العرقي" المستمرة والمنظمة التي يشنها الصرب البوسنيون. ومشروع القرار الثاني يقترح زيادة عزلة الصرب البوسنيين سياسيا واقتصاديا. ونحن نرى أنهما خطوتان في الطريق الصحيح جاءتا في أوانهما. ومن الأهمية الحيوية اعتماد مشروع القرارين فورا وتنفيذهما تنفيذا فعالا.

بيد أن لدينا شكوكا خطيرة فيما يتعلق بتوقيت ومضمون مشروع القرار الثالث، الوارد في وثيقة مجلس الأمن S/1994/1085.

إن ادعاء صربيا انها أغلقت حدودها مع المناطق التي يسيطر عليها الصرب في البوسنة والهرسك ينبغي التأكد منه على نحو فعال. لقد شهدنا خطوة رمزية فقط في هذا المضمار. إن المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة شكل بعثة إلى صربيا والجبل الأسود منذ بضعة أيام، في ١٧ أيلول/سبتمبر. وإن نطاق ومركز هذه البعثة ليسا واضحين. وإن أعضاء هذه البعثة لم يسمح حتى بتسميتهم مراقبين. كيف يمكن لهم أن يسيطروا على حدود طويلة جدا مع هذه

الصربي فقط. وكان هذا من بين الأسباب الرئيسية لاندلاع الحرب الأهلية.

يدرك المجتمع الدولي تماما الحقيقة التي مفادها أن صناع القرار الرئيسيين، قرار الاعتراف بالبوسنة والهرسك، اعترفوا بعد ذلك بأن القرار كان خاطئا وسابقا لأوانه، وبأنه أسهم مباشرة في السلسلة المأساوية للأحداث التي أعقبته.

في مقابلة أجرتها مؤخرا الصحيفة الفرنسية "فيجارو"، ذكر الرئيس ميتران، رئيس فرنسا: "أن المجتمع الدولي ارتكب خطأ لأنه سمح بتفكيك يوغوسلافيا قبل حل مشكلة حدود الجمهوريات الداخلية".

وتساءل الرئيس ميتران متعجبا: "لماذا تتحول الحدود الإدارية الداخلية تلقائيا إلى حدود معترف بها دوليا".

وقد أوضحت تصريحات عديدة أخرى لشخصيات سياسية رائدة، بما فيها اللورد كارنغتون، الرئيس السابق للمؤتمر المعني بيوغوسلافيا؛ وسايروس فانس، الممثل الخاص للأمين العام؛ ووزير الخارجية الإيطالي السابق غياني دا ميشيل؛ واللورد أوين، الرئيس المشارك للمؤتمر المعني بيوغوسلافيا السابقة، ووزير الخارجية السابق للولايات المتحدة جيمس بيكر، وجاكس دي لورس، رئيس الاتحاد الأوروبي؛ وروланд دوماس، وزير الخارجية الفرنسي السابق، وغيرهم كثير، خطأ الاعتراف السابق لأوانه بجمهوريات يوغوسلافيا السابقة قبل التوصل إلى تسوية سياسية عامة، مما أدى، في الواقع إلى نشوب حرب أهلية. وقد قال السيد هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة السابق، في تعليق في صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣، إن البوسنة ليست أمة إلا من الناحية الجغرافية. وأضاف أنه لم يكن هناك بوسنيون بالمعنى الحرفي للكلمة وأنه ظل من غير الواضح لماذا يجب أن نعتقد أن نفس المجموعات العرقية التي رفضت التعايش في يوغوسلافيا الكبيرة نسبيا ستمكن من التعايش في البوسنة الصغيرة. هذه البيانات، رغم أنها جاءت متأخرة، أكدت الموقف الذي اتخذته جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية منذ اندلاع الأزمة اليوغوسلافية.

لقد اتهمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشكل خاطئ بالتورط في البوسنة والهرسك وبوجود أطماع إقليمية لها فيها، بالرغم من أنها قد سلمت مرارا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وفقا للمقرر الذي اتخذناه في وقت سابق من هذه الجلسة، أدعو الآن السفير دراغومير جوكيتش إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيان.

السيد جوكيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ينظر مجلس الأمن اليوم في التعليق الجزئي للجزءات المفروضة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إننا نعتبر هذا خطوة هامة تفتح آفاقا جديدة لتسريع عملية السلم في المنطقة.

في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢، فرض مجلس الأمن، بموجب القرار ٧٥٧ (١٩٩٢)، جزاءات ضد مواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وحملهم وحدهم مسؤولية إشعال حرب أهلية في البوسنة والهرسك. ولقد مضت ١٢٠ اسبوعا منذ اتخاذ ذلك الاجراء الذي لم يسبق له مثيل ضد أمة بأسرها، دون اعطائها حتى الحق في الاستئناف وإن شعوب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وضعت في عزلة كاملة عن العالم المعاصر وأصبحت ضحايا العقوبة الجماعية، التي تتناقض مع القانون الإنساني الدولي.

إن الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا السابقة كانت لها دوافع سياسية وقد فرضت على أساس تحديد متحيز ومن جانب واحد لأسباب الأزمة اليوغوسلافية وعلى أساس وعود كاذبة وتصورات خاطئة فيما يتصل بطبيعة وأصل الصراع، وفيما يتعلق بطرق حله.

إن المجتمع الدولي، باختياره الاعتراف بنتائج الاستفتاء الذي أقر الانفصال غير الدستوري للبوسنة والهرسك من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، الذي لم يشارك فيه شعب من شعوبها الأصلية، إنما قام، في تجاهل للأحكام الدستورية، بمنح الكروات والمسلمين الحق في تقرير مصير الشعب الصربي في البوسنة والهرسك. ومن ثم، فإن حق تقرير المصير المضمون دستوريا - وهو واحد من حقوق الإنسان الأساسية التي منحت لجميع الشعوب الأخرى في يوغوسلافيا السابقة، حرم منه الشعب

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أيدت، وقبل البوسنيون الصرب، ما سمي بخطة أوين - ستولتنبرغ التي حلت محل خطة فانس - أوين التي تخلى عنها واضعوها. وقد رفض الجانب المسلم هذه الخطة أيضا. وبذلك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كل جهودها مع الصرب في البوسنة والهرسك لإقناعهم بأن يقبلوا خطة عمل الاتحاد الأوروبي على أساس مبادرة جوبي - كينكيل، وقد فعلوا ذلك.

لقد أعربت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن تأييدها التام لجهود فريق الاتصال المعني بالبوسنة والهرسك للتوصل إلى حل سلمي في إطار "إعلان جنيف". والسؤال الذي ينبغي طرحه هو: كيف أمكن إذن أن تفرض الجزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحدها في نفس الوقت الذي وزعت فيه كرواتيا قواتها النظامية في أراضي البوسنة والهرسك دونما عقاب على الإطلاق؟

إن الحكومة اليوغوسلافية وكذلك قادة جمهوريتها قد حثوا الصرب في البوسنة علنا على قبول خطة فريق الاتصال كوسيلة للتمكين من استئناف عملية السلم. وقد طلبت الحكومة الاتحادية إلى الصرب البوسنيين وقيادتهم أن يبدوا التزامهم بالسلم وعملية السلم من خلال اتخاذ موقف إيجابي لا لبس فيه إزاء اقتراحات فريق الاتصال. وفي الاختيار ما بين قبول سلم توفيتي أو تصعيد الحرب، لم تتردد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قط في اختيار خيار السلم. وبالرغم من أنه لا يمكن القول إن فريق الاتصال قد أخذ بعين الاعتبار بعض المصالح الأساسية للشعب الصربي في البوسنة والهرسك، فلا يمكن بنفس الدرجة القول إنه قد تنكر لهذه المصالح. فالخطة في الواقع تضيف طابعا رسميا على الكيان الصربي البوسني في شكل الاعتراف بالجمهورية الصربية وضمان حدودها مع الاتحاد الكرواتي المسلم. وقد اعتبرت حكومة يوغوسلافيا الاتحادية التضحية بالسلم أمرا يفضي إلى كارثة جديدة أكبر.

ومن الأهمية بمكان أنه قد تم الاتفاق على أن الكيان الصربي البوسني يمكنه أن يقيم روابط فيدرالية مع صربيا ومع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما سمح للاتحاد الفيدرالي بين المسلمين والكرواتيين أن يقيم روابط كونفدرالية مع جمهورية كرواتيا.

وتكرارا وذكرت بوضوح في إعلان جمعية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢، إنه لم يكن لديها أي أطماع إقليمية إزاء أي من جمهوريات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وفي الوقت الذي فرضت فيه العقوبات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لعدوان مزعوم، لم يكن هناك جندي واحد من جيش يوغوسلافيا خارج أراضيها.

وقد سلم المجتمع الدولي بعد فرض العقوبات بوقت قصير بأن الأزمة في البوسنة والهرسك ليست نتيجة لتورط جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ولكنها حرب أهلية حقيقية لها عناصر الصراع ما بين الأعراق وما بين الأديان.

ومن سوء الحظ أنه قد تم تجاهل جميع هذه الحقائق عمدا. فالجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم يبق عليها فحسب بل تمت زيادتها، كما أعترف بذلك على نطاق واسع، بالرغم من أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أيدت بوضوح جميع مبادرات السلم التي قدمها المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تقبل أبدا الأسباب التي فرضت الجزاءات بسببها في المقام الأول، فقد أبدت تعاونها التام مع المجتمع الدولي ووفت بجميع الشروط الواردة في قرارات مجلس الأمن.

واستمرت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في بذل الجهود بغية التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي للأزمة في البوسنة والهرسك.

ينبغي التذكير بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أيدت ما سمي بخطة كوتيليرو للترتيبات الإقليمية والسياسية في البوسنة والهرسك وهي الخطة التي وقعت عليها المجموعات الإثنية الثلاث قبل اندلاع الصراع المأساوي. ولكن بالرغم من أن الطرف المسلم قد قبل الخطة في البداية فإنه عاد فسحب موافقته تحت تأثير من بعض الدول الأجنبية.

لقد بذلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كل ما في وسعها لحمل الصرب في البوسنة والهرسك على قبول خطة فانس - أوين. وتجاهلا لهذه الحقيقة، وعلى الرغم من ذلك، فإن مجلس الأمن بموجب قراره ٨٢٠ (١٩٩٣) قرر أن يشدد الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

فالرياضة الدولية والتعاون الثقافي والعلمي يمثلان جزءاً هاماً من التراث البشري ولا ينبغي تعريضهما لأي حواجز.

إن ما يحتاج إليه الآن حقاً هو الرفع الكامل لجميع الجزاءات، الذي ينبغي أن ينظر مجلس الأمن فيه على وجه الاستعجال. ومن شأن هذا أن يكون أسرع وأفضل طريقة للحصول على حل سياسي نهائي للأزمة في البوسنة والهرسك.

ولذلك فإنه من سوء الطالع تماماً أن الشروط الموضوعية للرفع النهائي التام لجميع الجزاءات تتمثل تماماً في ممارسة الإبقاء على الضغط السياسي. إن المجتمع الدولي، عن طريق مجلس الأمن، لا يزال يمارس معاقبة المواطنين في بلد ذي سيادة عن أحداث ليس له عليها أي سيطرة. إن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كان ينبغي ألا يستخدم لذلك النوع من المناورة السياسية.

فضلاً عن ذلك، أنه حتى من غير المفهوم بل من غير المقبول فعلاً أن يربط المزيد من تعليق الجزاءات بشروط لم تكن قائمة وقت فرضها أو ليست لها علاقة بحل الأزمة في البوسنة والهرسك.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتوقع بحق أنه باعتماد مشروع القرار هذا، تحصل عملية رفع جميع أشكال الجزاءات على زخم، وأن تعاد حقوق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المشروعة في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية حتى يمكنها أن تعيد اندماجها بالكامل في المجتمع الدولي.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تؤمن إيماناً راسخاً بعملية السلام الجارية. ونحن نناشد فريق الاتصال أن يواصل عمله للوصول في أقرب وقت ممكن إلى حل نهائي من شأنه أن يرضي المصالح الحيوية للأطراف الثلاثة جميعاً في البوسنة والهرسك. وأي حل لا يرضي جانباً واحداً فقط لن يكون من شأنه إلا زيادة تصعيد الصراع. وأي خيار آخر محفوف بالمخاطر والنتائج غير المنظورة، ليس فقط للأطراف المتحاربة في البوسنة والهرسك ولكن للمجتمع الدولي بأسره.

ورغم كون المجتمع الدولي قد اتخذ موقفاً سلبياً لا أساس له تجاه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ستستمر، كما فعلت حتى الآن، في الاسهام بأقصى قدر ممكن في عملية السلام في البوسنة والهرسك وكذلك لحل جميع

ولكن ليس هناك شك في أن الحل التوفيقى ضروري وأن السلم أكثر إنصافاً من الحرب وأن الحياة والتعقل ينبغي أن ينتصرا على الموت والدمار.

وهذا التفكير بالذات هو الذي دفع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى قطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع قيادة الصرب البوسنيين وإغلاق الحدود معهم.

وتبسيطاً لإجراءات إرسال المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى البوسنة والهرسك على طول حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اقترحت الحكومة الاتحادية أن يقوم ممثلو المنظمات الدولية الإنسانية مع الصليب الأحمر اليوغوسلافي بالتعاون المشترك على معابر الحدود، وهذا العرض الذي قدمته الحكومة اليوغوسلافية قد لاقى القبول وأعضاء البعثة الإنسانية للمؤتمر الخاص بيوغوسلافيا السابقة قد وصلوا إلى الميدان بالفعل.

وفي الوقت الذي تؤيد فيه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دون تردد خطة فريق الاتصال، بالرغم من أنها ليست طرفاً في الصراع، وتبذل قصارى جهدها للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في البوسنة والهرسك، فمن المعقول أن يرفع مجلس الأمن الجزاءات كمسألة عاجلة وملحة.

إن المزيد من الإصرار على العقاب الجماعي لشعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مع إصرار بعض البلدان، على رفع حظر الأسلحة عن البوسنة والهرسك يمثل سياسة سخيفة. ومن شأن ذلك أن يؤدي دونها شك إلى إذكاء لهيب الصراع بعواقب لا يمكن تخيلها بالنسبة للبوسنة والهرسك وللمنطقة ككل. وهذا لا يمكن فيما نتق أن يكون هدف مجلس الأمن.

تعتبر حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية القرار بالتعليق الجزئي للجزاءات المفروضة حالياً تحولاً هاماً في الموقف من يوغوسلافيا. ولكن الرفع الجزئي للجزاءات لا يمثل استجابة ملائمة للدور البناء لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وإسهامها في عملية السعي إلى إيجاد حل دائم وعادل للأزمة في البوسنة والهرسك.

إن قرار فتح المطار في بلغراد للطيران المدني والعبارات ما بين "بار" في ساحل مونتينيغرو و "باري" في إيطاليا، وتعليق الجزاءات في المجالات الرياضية والثقافية، كلها تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، على الرغم من أنها محدودة النطاق تماماً.

إن هذا لم يكن أمرا روتينيا أو سهلا. إننا نعلم أن تحديات كبيرة تواجه الأمم المتحدة والدول الأعضاء في يوغوسلافيا السابقة. إن تقليدنا الخاص بحفظ السلام يزداد اهتمامنا بأن يكون صانعو السلام الكنديون التابعون للأمم المتحدة قوة من أجل السلام وليس عذرا لعدم العمل أو للتأخير.

إننا نفهم أنه ليس هناك طريق قصير يوصل إلى تسوية دائمة منصفة. ويجب على جميع الأطراف أن تتخلى عن الخيار العسكري وعن توقع أن الأسلحة ستحقق أكثر مما تحققه المفاوضات. ولذلك فإننا نعارض رفع حظر الأسلحة لأننا مقتنعون بأنه سيعقد هذا الصراع، وينهي المهمة الإنسانية لقوة الأمم المتحدة للحماية ويدفع بإمكانيات التوصل إلى السلام إلى الوراء. إننا نعتقد أن مشاريع القرارات المعروضة على المجلس اليوم تمثل خطوات هامة وإن كانت صغيرة نحو حل تفاوضي. إنها تتكلم عن جهد دولي متضافر لزيادة الضغط على جانب واحد يمسك بتسوية سلمية كرهينة، وهو القيادة البوسنية الصربية.

إن مشروع القرار الخاص بتخفيف الجزاءات على بلغراد تحد للقيادة الصربية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن: "تمسكوا بالتزاماتكم". ونحن نقدر شواغل بعض أعضاء المجلس في هذا الشأن. إن المراقبين الدوليين، وإن كان عددهم صغيرا بالنسبة لحدود طويلة شاقة، وصلوا توا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وسيكون الكنديون بينهم قريبا. نحن نقول لبلغراد: "إننا نرحب بقبولكم خطة فريق الاتصال لأنه هام بالنسبة لاسترجاعكم ثقة المجتمع الدولي بكم. إننا نعتد على تعاونكم الوثيق مع بعثة المؤتمر الدولي بشأن يوغوسلافيا السابقة. يجب ألا يكون هناك تهاون في الرقابة على الحدود أو أي تسرب من خلالها، ولا سيما الاتصالات بين أطراف عسكرية وأطراف عسكرية عبر حدود الجبل الأسود. ويسرنا أن مشروع القرار يوفر استعراضا مرحليا متتابعاً".

إن مشروعات القرارات هذه تقول بوضوح للبوسنيين الصرب ما يلي: "إن عنادكم لن يدوم". ويسر كندا أن مجلس الأمن يختار الموافقة على جزاءات متزايدة بشأن "بيل" بينما يدين التطهير العرقي في بانيا لوكا وبييلينا. إن كندا وجميع الكنديين يرفضون هذه السياسة الكريهة. ولن نتمكن من إقامة علاقات طبيعية مع ممثلين صربيين إلى أن تتوقف هذه

المسائل الهامة في إقليم يوغوسلافيا السابقة، مقتنعة اقتناعا عميقا بأنه لا بديل عن السلام.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أذكر ما يلي. إن وفد بلادي يعرب عن الأسف لأن بعض البلدان انتهزت فرصة هذا الاجتماع لتكرر ادعاءاتها المعروفة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والقائمة على افتراضات عشوائية لا أساس لها. هذه المواقف، التي هدفها أساسا هو إرضاء الاحتياجات السياسية والدعائية الداخلية - والتي لا تستحق أي رد فعلا - لا تسهم في إنهاء الحرب الأهلية العرقية في البوسنة والهرسك. بل على العكس من ذلك، تزيد اشتعال الحرب، التي يشعر بنتائجها وبشكل متزايد السكان المدنيون الأبرياء.

إن السلم في البوسنة والهرسك لا يمكن تحقيقه عن طريق اتهامات من جانب واحد ومطالب غير معقولة برفع حظر السلاح عن جانب واحد في الصراع. إن الحل الوحيد هو حل سياسي قائم على مصالح الشعوب الثلاثة جميعا في البوسنة والهرسك. ويتوصل إليه عن طريق مفاوضات ثلاثية لأنه، كما ذكرت من قبل، ليس هناك بديل عن السلام في البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلمة التالية هي ممثلة كندا، وأدعوها إلى أن تشغل مقعدا على طاولة المجلس وتدلي ببيانها.

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد بلادي منذ توليكم رئاسة المجلس، اسمحوا لي بأن أعرب لكم عن تهادننا الخالصة وأن نتعهد بتعاوننا الكامل. ونحن نعرف أنكم ستكرسون لهذه المهمة المهارة والانصاف الكبيرين. إنني أهني وأشكر أيضا سلفكم، الممثل الدائم السابق للاتحاد الروسي، على قيادته الممتازة لأعمال المجلس خلال شهر آب/اغسطس.

منذ ساعات قليلة، وفي أعقاب مناقشة مكثفة في البرلمان، أعلنت الحكومة الكندية تجديد مشاركتها الراهنة في قوة الأمم المتحدة للحماية لفترة ستة أشهر. ولقد اتخذت الحكومة هذا القرار، معلقا على قيام المجلس بتجديد الولاية، بعد تفكير عميق.

شعبها، من الناحية الأخرى، من شتى صنوف انتهاكات حقوق الإنسان وعلى رأسها حملات التطهير العرقي وما يرافقه من جرائم القتل الجماعي، والاغتصاب، وامتھان كرامة الإنسان.

إن مجلس الأمن بصفته الهيئة الدولية المناط بها مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين، ورغم ما يتمتع به من صلاحيات كفله له ميثاق الأمم المتحدة تكفي لمواجهة ومعالجة قضايا تهتم السلم والأمن الدوليين يفوق تعقيدها وحجمها مشكلة جمهورية البوسنة والهرسك وشعبها، إلا أن المجلس هذا قد عجز تماما عن الاضطلاع بمسؤولياته إزاء المشكلة التي نحن بصدها. وقد تكلم وفد بلادي مرارا وفي كل جلسة عقدها المجلس حول هذا الموضوع، ووجهات نظره معروفة.

إن الشيء الجديد الذي سأحدث عنه هذه المرة، ومع الأسف، معطوف على تحول جديد وربما خطير يتعلق بتعامل مجلس الأمن مع عناصر المأساة وبشكل نراه، إذا ما تم بصورة مجردة، يعقد الأمور ويوصلها إلى حافة الهاوية، وهو استعداد مجلسكم الموقر لمكافأة المعتدي غير المباشر، وهو صربيا والجبل الأسود، ويثبت دعائم المعتدي المباشر، وهو الجانب الصربي البوسني، وتمكينه من إحكام قبضته على ضحيته.

وهذه المكافأة التي أقصدها هي استعداد أو نية مجلس الأمن لتخفيف نظام العقوبات المفروض على صربيا والجبل الأسود، الدولة المعتدية وذلك استنادا إلى وعود مقدمة تتعلق بإغلاق مزعوم لحدودها مع البوسنيين الصرب بهدف منع تسرب الأسلحة.

إن وفد الأردن لا يرى أي جديد يبرر التسرع بالرد على مثل هذا الوعد، لما يحمله ذلك من مخاطر جسيمة تنبعث من استمرار وجود حقائق مؤلمة تتعلق بالاختلال الشاسع في ميزان القوة الحالية بين الصرب ومسلمي البوسنة، هذا مع افتراض عدم تصديق التقارير الدولية المختلفة، وعلى رأسها الوارد من مسؤولي قوات الحماية الدولية في المنطقة، والتي تلقي شكوكا كبيرة حول جدية إغلاق الحدود ومنع مرور المواد الحربية الاستراتيجية إلى الجانب الصربي البوسني. والشواهد على ذلك كثيرة، ومنها بناء الجسور والطرق المؤقتة التي لا يمكن أن تكون إلا لغايات العبور غير الشرعي. وكما يستدل على ذلك أيضا من التقارير الصحفية الصادرة التي تشير إلى ملاحظة قوات الأمم المتحدة لعدة رحلات جوية لطائرات هليكوبتر صربية فوق

الممارسة. وينبغي لجميع الصربيين أن يعترفوا بمسؤوليتهم عن ضمان ألا يلطخ أسمهم بشكل لا مناص منه نتيجة هذه الأعمال الفظيعة.

(تكلمت بالفرنسية)

إن للكنديين خبرة هامة في الميدان في البوسنة وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ونحن نعرف أنه سيكون من الصعب تحقيق سلام دائم، نحن لا نقبل ولن نقبل أي حل قائم على الحقوق المقصورة على أساس عرقي أو على قانون الأقوى. إن قرارنا بتجديد اشتراكنا في قوة الأمم المتحدة للحماية يشهد على التزامنا بالأمم المتحدة ومبادئ منظمنا. وهذا الالتزام يسلم تسليما تاما بأن مشاريع القرارات هذه ستنفذ بحسن نية ولخدمة السلام. لقد اقترح فريق الاتصال إطارا من شأنه أن يسمح للأطراف بنبذ منطق الحرب الفظيع. ونحن نحث أطراف الصراع جميعا وكل المتواجدين في هذه القاعة على ألا يسمحوا لهذه الفرصة الجديدة للسلام بأن تفلت مرة أخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثلة كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الأردن، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد البطاينة (الأردن): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على ترؤسكم لجلسات مجلس الأمن لهذا الشهر. وكلنا ثقة بأن قدراتكم وحكمتمكم المعروفة ستكون الضامن لإدارة وتوجيه أعمال المجلس بالشكل الصحيح والمثمر. كما نقدم الشكر إلى سلفكم على جهودهم المتواصلة ونجاحه الكبير في إدارة أعمال المجلس في الشهر الفائت.

بالتأكيد إن مجلسكم الموقر قد عقد الاجتماعات الكثيرة وأصدر القرارات العديدة في محاولة لمعالجة الحالة المأساوية التي تشهدها دولة عضو ذات سيادة في الأمم المتحدة ومنذ ولادتها، وهي جمهورية البوسنة والهرسك. وهذه الحالة المأساوية، ومع الأسف، تصيب سيادة حكومتها ووحدة أراضيها، من ناحية، ومعاناة

جمهورية البوسنة والهرسك كإجراء إضافي لإجبار الصرب على قبول خطة السلام ومواجهة الاحتلال والحصار.

إننا إذ نؤكد على مجلس الأمن بضرورة اتخاذ الإجراءات التي اشترت إليها، لأرجو أن أذكر بأن مجموعة الاتصال كانت قد التزمت، وفي حال رفض الصرب لخطة السلام، أن تعمل على تشديد العقوبات على صربيا والجبل الأسود وتعزيز أمن المناطق الآمنة ورفع حظر السلاح عن جمهورية البوسنة والهرسك.

فلا أقل، وبعد إن لم يتم ذلك، وبعد أن تم ربما عكس ذلك، أن تعملوا على تثبيت الإجراءات التي أشترت إليها قبل القيام بأية تخفيضات على نظام العقوبات المفروض على الجانب الصربي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الأردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ. المتكلم التالي على قائمتي ممثل أفغانستان. وأدعوه لكي يشغل مكانا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد فرهادي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مرة أخرى، وحيث أنني المتكلم الأخير، أعتقد أنه في هذا الجزء من المداولة، ينبغي أن أشيد بكم، سيدي، وبالطريقة الحكيمة والحاذقة التي أدرتم بها أعمال المجلس إبان الشهر المنصرم. ونعبر كذلك عن تقديرنا، لسلفكم، السفير فوروشوف، على العمل الجدير بالتنويه الذي أنجزه لدى رئاسته للمجلس خلال شهر آب/أغسطس. وإن مهاراته معروفة جيدا بالفعل لنا جميعا.

إننا نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يأخذ في الحسبان وأن ينظر بعناية، وبعين الثقة، في البيانات التي أدلى بها سفير البوسنة والهرسك. فما قاله السفير شاكر بيه هام ليس فقط بالنسبة للموقف الذي سيتخذه أعضاء المجلس لدى التصويت على مشاريع القرارات هذه، وإنما بالنسبة للمستقبل أيضا. وبالمثل، فإن سفيري كرواتيا وألبانيا قد قدموا لنا معلومات بالغة الأهمية - وهي معلومات موثوقة لأنهما يتواجدان في قلب هذه المنطقة. وبالنسبة لما أخبرنا سفير ألبانيا عن كوسوفو وسنجق، يجب عليّ أن أقول بأن مثل هذه المشاكل لا بد من معالجتها في

شمال البوسنة في الأسابيع الماضية، وأنها ربما تحمل مواد حربية.

إذا كان مجلسكم الموقر قد عقد العزم على ذلك الإجراء الذي يعد بمثابة مكافأة للمعتدي، واستنادا إلى مجرد وعود منه بتغيير سلوكه في المستقبل، فإننا عندها لا نملك إلا أن نطلب منكم أن تتذكروا الضحية على الأقل بشيء من المزايا التي ستغدقونها على المعتدي، حتى تكون سلبيات هذه المزايا على الضحية في المستوى الذي يطيقه. وإننا لذلك، وفي هذه الحالة، نرجو أن تتزامن إجراءاتكم بتخفيف العقوبات على صربيا والجبل الأسود مع إجراءات من شأنها أن تساعد حكومة وشعب البوسنة والهرسك على تخفيف المعاناة الإنسانية والصعوبات الدفاعية التي تواجهها تلك الدولة نتيجة العدوان الصربي المستمر.

وباختصار فإن أية مراجعة لنظام العقوبات على صربيا والجبل الأسود يجب أن تكون في إطار اتخاذ إجراءات أخرى متزامنة معها. وربما تشمل هذه الإجراءات ضرورة مراقبة الحدود والمعابر من قبل المجتمع الدولي وبشكل دقيق وفعال، وأن يشمل ذلك المراقبة الجوية وأن تنشر وتعمم من قبل مجلس الأمن تقارير الانتهاكات المضبوطة.

ولا بد أيضا من الحصول على اعتراف رسمي من قبل صربيا والجبل الأسود بجمهورية البوسنة والهرسك بحدودها الحالية، وبخلاف ذلك فإن موافقة الصرب على خطة السلام التي وضعتها مجموعة الاتصال سوف لا تكون أكثر من موقف تكتيكي.

وعلى المجلس أيضا، إذا ما أعاد النظر في العقوبات المفروضة على صربيا والجبل الأسود أن يعمل على الحصول على موافقة صربيا على أن تتعاون مع المحكمة الدولية لجرائم الحرب وأن تسلم الأشخاص المتهمين للمحاكمة.

وكما نشعر أيضا بالحاجة الشديدة إلى العمل على جعل المناطق الآمنة في وضع دفاعي فعال تمهيدا لوقف الانتهاكات والاعتداءات المتكررة على تلك المناطق لا سيما وأنها - أي تلك الاعتداءات - قد ازدادت على تلك المناطق، وأن قوات الحماية الدولية ما فتئت تتسامح وتتغاضى عن مثل تلك الاعتداءات، الأمر الذي شجع قوات حلف الناتو على عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة.

ونرى أيضا أن من الضروري أن يلتزم المجلس بمسألة إعادة النظر بموضوع رفع حظر السلاح عن

المواد الغذائية، والكهرباء والضروريات الأخرى المماثلة، التي أشار إليها زميلنا من البوسنة والهرسك.

هناك مشروع قرار كان ينبغي أن يُعرض علينا، إلا أنه لم يُعرض، وهو مشروع قرار رفع الحظر على الأسلحة - وهي الأسلحة التي يحتاجها البوسنيون للدفاع المشروع عن أنفسهم.

وهذا ما أشار إليه السفير دجوكتش على أنه سخافة، ولكن، الواقع، أن إبقاء الحظر على إمدادات الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك هو أسلوب لمجلس الأمن في الاستمرار بشيء غير قانوني، وبهذه الطريقة يصبح مجلس الأمن مسؤولاً عن كل ما يحدث، بما في ذلك "التطهير العرقي"، في ذلك البلد.

إن وفد بلادي وفي مناسبات عديدة هنا عبّر عن رأيه بأن مجلس الأمن لم يكن ينوي مطلقاً للقرار ٧١٣ (١٩٩١) أن ينطبق، بالتبعية، على البوسنة والهرسك. ولا ينبغي بأي شكل من الأشكال لأي قرار صادر عن مجلس الأمن أو عن أية هيئة قانونية أخرى أن يغتصب أو يحد من حقوق البوسنة والهرسك بموجب الميثاق، وتحديدًا الأحكام المتعلقة بالدفاع المشروع عن النفس فردياً أو جماعياً التي ترد في المادة ٥١. ولا يمكن لأي حظر أن يبقى صالحاً بموجب القانون الدولي إذا كان هناك دليل واضح بأن إبقاء هذا الحظر الذي نحن بصددده يشجع على إبادة الجنس. والأحداث التي وقعت مؤخراً في البوسنة والهرسك دليل على هذا الواقع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أفغانستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. المتكلم التالي ممثل بنغلاديش. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رحمان (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في تهنئتك، سيدي، على توليكم الرئاسة لهذا الشهر. ويود وفد بلدي أيضاً أن يشيد بسلفكم، السفير فورونتسوف ممثل الاتحاد الروسي على الطريقة التي أدار بها عمل المجلس الشهر الماضي.

سأوجز في كلامي بسبب المرحلة المتأخرة من المناقشة. إن بنغلاديش لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء الحالة في البوسنة والهرسك. إن تاريخ العدوان المسلح، والإبادة الجماعية، وسلسلة الأعمال التي تؤدي إلى

وقتها. ولا ينبغي أن يُسمح للأمر بالوصول إلى مرحلة نقول فيها نعم، إنها هامة، ولكن فات الأوان.

ومتكلم آخر، هو السفير دجوكتش، عبّر أيضاً عن رغبته في رؤية عملية السلام تسير بسرعة، لكنه اتهم مجلس الأمن باتخاذ تدابير تقوم على التحيز والافتراضات الخاطئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه تعمد المراوغة أيضاً عندما استشهد باقتباسات جزئية من تصريحات أدلى بها رؤساء دول وحكومات وشخصيات بارزة من بلدان هي أعضاء في مجلس الأمن بطريقة من الواضح أنها لا تستأهل الثناء بصورة خاصة.

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1083، المتعلق بـ "التطهير العرقي"، جاء في وقت متأخر جداً من اليوم.

وفي الواقع، هناك عنصر مفارقة هنا من حيث الأولويات، حيث أن مشروع القرار هذا كان يستحق دون شك بعض الأولوية. وما يفتقر إليه مشروع القرار الآن أنه يقصر عن التذكير بحقيقة أن الأمم المتحدة يجب عليها أن تتخذ خطوات عملية لضمان إنهاء "التطهير العرقي". وإلا، فإن كل الجهود التي بذلها مجلس الأمن حتى الآن سوف تكون هباءً فاعلاً.

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1085، والذي يطالب بتخفيف الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود، هو سابق لأوانه بصورة واضحة. إنه مبادرة متعجلة وضعت بسرعة قبل توفر ضمانات كافية تكفل عدم تكرار الشرور السابقة. إن هذا الأمر لا يستحق هذه الأولوية الكبرى. ولسنا على اقتناع بصدق أو إخلاص البيانات السياسية التي سمعناها من بلغراد. ومن الواضح أن مسألة إغلاق الحدود - على نحو فعال - لا بد منها في الأماكن التي لصربيا فيها حدود مشتركة مع المناطق المحتلة من جانب الصرب البوسنيين. كذلك، فإن طلعات الطائرات والمروحيات غير المرخص بها ينبغي وقفها. وهذا أمر هام جداً أيضاً. إن السيطرة على الحالة، على أرض الواقع تبقى مسألة عملية هامة. وما ينص عليه مشروع القرار هذا لا يقنع المجلس بأن الأراضي آمنة.

من المهم بنفس القدر بالنسبة لمجلس الأمن، وللأمم المتحدة، أن تهتم مرة أخرى بما يحدث في سراييفو. إن من الأساسي مساعدة المواطنين على السير بأمان في شوارعها لإحضار الماء والطعام دون خوف من نيران القناصة. ومن الواضح، أن هناك كذلك مسألة

رفع الحظر المفروض على الأسلحة، حتى يتسنى لشعب البوسنة والهرسك أن يمارسوا حقهم الطبيعي في الدفاع عن النفس. ونحن نعتقد أن أي شيء أقل من ذلك سيكون تسكينا للوضع وتراجعا في الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفاوضية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأدني تلقيت رسالة من ممثل تونس يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك. بدعوة من الرئيس، شغل السيد عبدالله (تونس) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عبدالله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن وفد بلدي، اسمحوا لي أولا أن أهنيكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر، وعلى الطريقة المثالية التي توجهون بها أعماله.

مرة أخرى يناقش مجلس الأمن مسألة لا تزال توخز الضمير العالمي. وكنا نود من هذا الجهاز النبيل - بعد جميع القرارات التي اتخذها وبعد جميع النداءات التي وجهها إلى الطرف الصربي للالتزام بالقانون الدولي - لو أجرى استعراضا مستفيضا لأعماله والحقائق على الأرض. ولتوصل حينئذ إلى نتيجة مؤداها أن طلباته المتعددة التي وجهها إلى المعتدي لم تسفر عن أية نتيجة، والأسوأ من ذلك أن العدوان لا يزال مستمرا.

إن القوات الصربية تستمر في عنادها وتواصل شن الحرب على السكان المدنيين في جمهورية البوسنة والهرسك. والممارسة البغيضة المتمثلة في "التطهير

القصف دون تمييز، واستخدام الغازات السامة، "والتنظيف العرقي"، واستمرار انتهاك القانون الإنساني الدولي، كلها أمور تبين أن المعاناة الإنسانية لا تزال قدر هذه المنطقة المكتوب.

إننا رحبنا جميعا بترتيبات وقف إطلاق النار في سراييفو والمناطق المحيطة بها. ومع ذلك، ظلت انتهاكات وقف إطلاق النار، واستخدام المدفعية الثقيلة، والهجمات دون تمييز على موظفي قوة الأمم المتحدة للحماية مستمرة. إن الهدف المشترك الرامي إلى إنفاذ وقف شامل للأعمال العدائية وتوسيع المناطق الآمنة لتشمل جميع البوسنة والهرسك لا يزال بعيدا عن التحقيق. ولا تزال هناك حاجة حقيقية لاتخاذ إجراءات مناسبة ترمي إلى تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية، وكفالة منع وقوع عدوان آخر، والوصول إلى المساعدة الإنسانية، ولا سيما كفالة الوصول دون عائق من جانب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وقوة الأمم المتحدة للحماية، ومكتب مفاوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، إلى العديد من المناطق المحاصرة في البوسنة والهرسك.

لقد كرر جميعنا التأكيد على تأييدنا للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك واستقلالها السياسي. واللازمة الحيوية لهذا التأكيد تتمثل في أن جميع الأعمال والتصاريج التي جاءت بفعل الإكراه فيما يتعلق بملكية الأراضي هي لاغية وباطلة، الأمر الذي ييسر عودة المشردين.

في ضوء هذه الحالة، وفي حين نؤيد تعزيز التدابير الرامية إلى تشديد الجزاءات ومشروع القرار المعني بـ "التطهير العرقي"، فإن بنغلاديش تعتقد أن أي قرار من شأنه أن يفضي إلى تسهيل الجزاءات ليس سابقا لأوانه فحسب، بل سيكون ضارا أيضا. فمن الناحية العملية، نحن لا نعتقد أن من الممكن مراقبة الحدود بنجاح ما لم يتعزز وجود قوة الأمم المتحدة للحماية.

إن الهدف المعلن للمجتمع الدولي لا يزال يتمثل في مساعدة الأطراف على التوصل إلى حل تفاوضي يكون مقبولا من جميع الجهات. وبالنظر إلى الماضي المليء بالنفاق الذي أدى إلى تقطيع أوصال البوسنة والهرسك، نعتقد أنه يجب علينا أن نكشف الضغط بدلا من تخفيفه بغية التوصل إلى تسوية. وإن أي عقبة في طريق التسوية التفاوضية يجب أن تقابل بالتهديد بتكثيف الجزاءات، وتوسيع المناطق المستثناة وأخيرا

أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشاريع القرارات للتصويت.

حيث لا يوجد اعتراض، تقرر ذلك.
أعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، بحرارة بالغة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونحن واثقون بأن مهارتكم الدبلوماسية الرشيدة سوف تستمر في إرشادنا على نحو فعال. وبالمثل نود أن نعرب عن تقديرنا العميق لسفكم السفير يولي فورونتسوف ممثل الاتحاد الروسي على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي، بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام من الأعمال القتالية في البوسنة لا يزال من المستحيل تبين أنماط سلوك الأطراف الرئيسية وتوقع ما يمكن أن يحدث بعد ذلك. إن فريق الاتصال وضع خطة للتسوية فيما يتصل بالأراضي، وإن كانت تتعارض مع جميع قرارات المجلس تقريبا التي تدين العدوان والاستيلاء على الأراضي بالقوة باعتبارهما غير مشروعين وغير مقبولين على الإطلاق، وتكافئ صرب البوسنة بـ ٤٩ في المائة من أرض البوسنة.

وتوقعا بأن الطرف المحرج سيكون بلا شك الحكومة البوسنية، أرسلت رسالة مؤداها أن الطرف الذي سيرفض هذا الاقتراح النهائي سيواجه عواقب وخيمة. وبصورة غير متوقعة تقريبا قبلت الحكومة البوسنية الاقتراح في حين رفضه الصرب البوسنيون رفضا قاطعا. ونشهد الآن تكرارا مألوفاً للتاريخ والأحداث في البوسنة. وقد بدأ الصرب البوسنيون، وهذا ما كنا نتوقعه، في اتخاذ موقف المجابهة الطائش الفاحش، بقطع جميع الخدمات عن سراييفو - حيث لا توجد الآن مياه أو غاز أو كهرباء - وعادوا اعتداءات القناصة وقصف المدنيين والمطار، مما عطل بصورة مستمرة الرحلات الجوية لنقل المساعدات الانسانية وأعاق زيارات كبار الشخصيات مثل البابا ووزير الدفاع الأمريكي.

ويمكن أن نضيف إلى القائمة الطويلة إغلاق "الطريق الأزرق" وهو طريق الوصول الوحيد لقوافل الأمم المتحدة. ولعلنا نذكر أيضا النقل الذي يتم عن التحدي للأسلحة الثقيلة إلى المناطق المحظور فيها

العربي" لا تزال مستمرة بنفس الحدة التي كانت عليها في الماضي.

ولا تزال سراييفو رهينة، ولا تزال آلة الحرب الصربية، مع كل ما يصاحبها من ارهاب وفضائح، تتقدم دون هوادة نحو منطقتين أخريين هما بانيا لوكا وبييلينا. ولم ينج منها حتى أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية وموظفو المنظمات الانسانية إذ لا يزالون عرضة للاستفزازات وللخطر. وهذه الحالة المأساوية التي لا تبدو لها نهاية تسببت في خسائر فادحة.

إن هذه الحالة لا تبرر تخفيف الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود وهي المسؤولية الوحيدة عن هذه الآفة التي تنتشر عبر أوروبا وتهدد السلم والأمن الدوليين. وبالألمس فقط نما إلى علمنا جميعاً أن المجال الجوي للبوسنة قد انتهكت طائرات عسكرية أرسلتها بلغراد - ليس بغرض توزيع المساعدات وليس بغرض الكشف عن الانتهاكات، بل لمجرد نشر الرعب بين السكان وتحدي الرأي العام الدولي.

هل من المنطقي أن نكافئ المعتدي، المنشئ الرئيسي لـ "التطهير الاثني"، الذي يواصل تحدي المجتمع الدولي؟ إننا لا نظن أن هذه هي الرسالة التي ينبغي أن يرسلها المجلس إلى صربيا في هذا الوقت العصيب، حيث تتعرض مصداقيته نفسها للخطر، هذا الجهاز الذي تعلق الشعوب آمالها على عدالته وموضوعيته وتوقع منه رد فعل يتناسب مع خداع وسوء نية المعتدي. إن الأمم المتحدة ستفقد قدرا كبيرا من الثقة الموضوعية فيها لو أنها عمدت، تحت ستار فرض جزاءات جديدة ضد المعتدي، إلى رفع تلك الجزاءات التي تستهدف حملة على تغيير سياسته والتخلي عن سياسة الضم وممارساته اللاانسانية. إن أي تدبير يتعارض مع الشرعية الدولية التي أرساها هذا المجلس لن يكون من شأنه إلا أن يقوض بشكل خطير التسوية العادلة والدائمة لمسألة البوسنة، ويعرض للخطر استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية ويبعد لفترة طويلة أية احتمالات لاحتلال السلم والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل تونس على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة عليه. وما لم

وتسلم المتهمين المعروفين لمحاكمتهم؟ وهل ستحظى المناطق الآمنة للبوسنة ومناطق الاستبعاد بحماية أكثر فعالية. خاصة في ضوء تعزيز العدوان؟ هل سيتوقف حصار سراييفو والمناطق الآمنة الأخرى؟

هذه هي بعض المسائل الحاسمة التي كان ينبغي أن تعالج بصورة مستفيضة قبل الشروع في هذه الممارسة المتسارعة لتخفيف الجزاءات، وهي ممارسة نجد انها مقلقة وفي غير أوانها ومجحفة.

وبالنظر الى ما يتسم به الصرب البوسنيون من روح عدوانية مستمرة وتحد كامل واستمرارهم في ممارسة "التطهير الاثني" البغيضة فمن الواضح أنه لا بد من فرض جزاءات ضدهم. ولهذا فإن وفدي سيؤيد مشاريع القرارات ذات الصلة المعروضة علينا. ولكن لدينا مشاكل خطيرة عديدة وشكوكا حيال مشروع القرار الذي يطالب بالرفع الجزئي للجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود قبل الأداء الفعلي وإثبات حسن النية. إننا لم نجد عزاء في التقارير فيما يتعلق بالانتهاكات الجديدة لا سيما مئات الرحلات العسكرية ليلا. وإن توقيت تلك الرحلات بحيث يتوافق مع نظر المجلس في مشروع القرار هذا لدليل على ازدياد هؤلاء الناس للمجلس. وإن مكافأة مثل هذا السلوك من شأنه انتهاك ما تبقى للأمم المتحدة من شرف في هذا الفصل التاريخي بأكمله.

ولهذا يجد وفدي من الصعب جدا عليه أن يؤيد أي مشروع قرار يدعو الى الرفع الجزئي للجزاءات في الوقت الحالي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل جيبوتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى.

السيد هي يافي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أنضم الى زملائي في المجلس في تهنئتك، سيدي، على توليك رئاسة المجلس خلال هذا الشهر. وإنني واثق بأنكم ستبدلون جهودا ممتازة لتوجيه المجلس الى اختتام ناجح لأعماله في هذا الشهر. وفي نفس الوقت، أود أن أطلب من وفد الاتحاد الروسي أن ينقل تقديرنا الى سعادة السفير فورونتسوف لإسهامه الممتاز في أعمال المجلس في الشهر الماضي.

الأسلحة والانتهاك السافر للحظر المفروض على الطيران في المناطق المحظور الطيران فيها. ولكن الأسوأ من ذلك أن استئناف "التطهير الاثني" في عدة مناطق، وحمل الآلاف من المسلمين على الرحيل عن طريق الاغتصاب والارهاب والأعمال الوحشية والاعتقال والسخرة مدعاة للاستياء الشديد. الى حد أن لجنة الصليب الأحمر الدولية وصفت الحالة بأنها لا تطاق وبغيضة وإنكار لأسس القانون الانساني.

إن الصرب البوسنيين، مسترشدين بالتاريخ، يسعون بوضوح الى بث الذعر في قلوب المجتمع الدولي. وهم يهدفون أولا الى صرف الاهتمام عن رفضهم خطة التسوية ثم الى جعلنا نحاول ارضاءهم بعرض آخر. وبعد إصدار أكثر من ٥٠ قرارا، نادرا ما نفذت، فإن القبول الرسمي للتسوية الاقليمية التي اقترحها فريق الاتصال يواجه مصيرا مماثلا. ولذلك فإن من المذهل الاقتراح بمكافأة ميلوسيفيتش وما تبقى من يوغوسلافيا مقدما مقابل وعد بالتطبيق الصارم للجزاءات على اخوانهم الصرب في البوسنة. أن ميلوسيفيتش، بما عرف عنه، يجب أن يطالب بالأداء قبل إعطائه الأجر. ومن اللافت للنظر أنه توقع منا أولا أن نصدقه بشأن الانفاذ مع رفض المراقبين الخارجيين. ومع أنه وافق أخيرا على ١٣٥ "ناظرا" وهو الاسم الذي نطلقه عليهم - حيث أنه يجد أن تعبير راض "monitor" أو تعبير مراقب "observer" غير صحيح من الناحية السياسية - وهذا يختلف اختلافا كبيرا عن الراصدين العسكريين البالغ عددهم ٤٠٠ الذي رأت قوة الأمم المتحدة للحماية أنهم ضروريون أو حتى الحد الأدنى البالغ ٨٠٠ التي تقول إنه ربما يمكنهم القيام بالحد الأدنى من العمل إذا توفرت لديهم حرية العمل الكاملة، وهو الأمر الذي لا يتوفر للـ ١٣٥ الذين يعملون عن طريق الشرطة في جمهورية يوغوسلافيا سابقا.

إن أحد مشاريع القرارات المعروضة علينا يدعو الى الرفع الجزئي للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا السابقة كمكافأة لها على وعدها بانفاذ جزاءات جديدة ضد الصرب البوسنيين. ونأمل أن يتحقق ذلك. ولكن ما الذي ستحصل عليه الحكومة البوسنية لقاء قبولها السريع؟ هل ستتخذ خطوات لمعالجة الاختلال العسكري والانساني الفادح؟ هل ستعترف جمهورية يوغوسلافيا السابقة بالبوسنة بحدودها الحالية؟ هل ستوافق جمهورية يوغوسلافيا السابقة على التعاون مع المحكمة الدولية لجرائم الحرب

العرقية في البوسنة والهرسك في الاعتبار، ينبغي أن نتأجر في جهودنا لحل الصراع سلمياً، مهما كان معقداً الآن أو مهما كانت صعوبة الحل تبدو لنا. فاستخدام الجزاءات أو الإجراءات الإلزامية في تلك المنطقة بدلاً من أن ينهي الحرب، ألحق معاناة هائلة بالبلدان والشعوب في تلك المنطقة وسبب خسائر هائلة في اقتصادات البلدان الثلاثة التي نفذت الجزاءات، لا سيما الدول المجاورة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وعلى أساس هذا الموقف المبدئي ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار بشأن تشديد الجزاءات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أيضاً بأن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر، وأؤكد لكم الدعم المستمر من جانب وفدنا. وأود أيضاً أن أشكر السفير فورونتسوف، الممثل الدائم السابق للاتحاد الروسي على إدارته الماهرة لأعمال المجلس في الشهر الماضي. لقد كان أدائه رائعاً بعد تلك السنوات الطويلة من المشاركة الممتازة في أعمال مجلسنا، ونحن نتمنى له كل نجاح في منصبه الجديد.

نعقد اليوم ربما أهم اجتماع من بين عدة اجتماعات عقدناها هذه السنة بشأن يوغوسلافيا السابقة. وموجود أمامنا مجموعة لا تقل عن ثلاثة مشاريع قرارات، تشكل، في رأينا، صفقة. وبعد أن أعربنا عن دعمنا لمشروع القرار الذي يدين التطهير الإثني، يفخر وفدي بالمشاركة في تقديم مشروع القرارين الآخرين أيضاً.

يشعر أي شعب متحضر بالامتناع عندما يقرأ عن الممارسات البغيضة للتطهير الإثني. وإننا نعتزف لصرب البوسنة بالفضل في إثراء قاموس لغاتنا الخاصة بهذا المصطلح. لقد كان العالم يمكنه أن يعيش بقاموس أفقر، وإنني واثق من هذا. إن شجب التطهير الإثني، أينما وقع ومن أي شعب، ليس جديداً على هذا المجلس: فقد شجبناه أخيراً في بيان رئاسي (S/PRST/1994/50) في ٢ أيلول/سبتمبر. وللأسف، فقد صم صرب البوسنة آذانهم واستمروا في تحديهم. وإن

يشعر الوفد الصيني بالقلق البالغ للانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني الدولي التي تحدث في جمهورية البوسنة والهرسك، ويود أن يعرب عن إدانته القوية لها. ونحث بقوة الطرف المعني على وقف هذه الممارسات في المستقبل. وقد لاحظنا أيضاً أن لهيب الحرب قد اشتعل أخيراً في سراييفو وأن الحالة الانسانية تتدهور هناك مرة أخرى. وإننا ندعو أطراف الصراع للوقف الفوري لجميع أعمالهم العسكرية حتى نتفادي مزيداً من تدهور الحالة.

لقد مضت سنوات منذ اندلاع الصراع البوسني، الذي لم يجلب المعاناة فقط لمختلف المجموعات الإثنية في البوسنة والهرسك، ولكنه عرض للخطر أيضاً السلم والاستقرار الاقليميين. وإن المجتمع الدولي ينبغي أن يستمر في حث الأطراف المتصارعة على حل نزاعها من خلال المفاوضات السلمية. وفي هذا المضمار، ينبغي أن تبدي الأطراف المتصارعة أكبر قدر ممكن من الإرادة السياسية في تعاونها مع جهود المجتمع الدولي.

منذ بداية الصراع البوسني الأولي، أكدنا باستمرار أن سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وحرمة أراضيها واستقلالها السياسي ينبغي احترامهما من جانب المجتمع الدولي، وأن حل هذا الصراع لا يمكن أن يتحقق إلا بالوافق الوطني المحرز من خلال المفاوضات السلمية. وقد أخذنا علماً بالاعلان الصادر من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في بداية آب/أغسطس من هذه السنة بأنها قطعت علاقاتها مع صرب البوسنة وأغلقت حدودها معهم حتى تدفعهم لقبول خطة السلام. ونحن نرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يشجع جميع جهود السلم التي تبذلها جميع الأطراف المعنية، بما فيها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

إن مشروع القرارين المعروضين علينا بشأن إدانة انتهاكات القانون الانساني الدولي ووقف الجزاءات يبينان من ناحية المبدأ الموقف الأساسي للصين في هذا السياق. ولهذا سنصوت مؤيدين لكل منهما.

ويود الوفد الصيني أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد من جديد أننا، من حيث المبدأ، لا نؤيد استخدام الجزاءات أو الإجراءات الإلزامية لحل الصراع في يوغوسلافيا السابقة لأن التجربة أثبتت أن هذا لن يساعد على حل المشكلة. ومن وجهة النظر البعيدة المدى، ومع أخذ المصالح الأساسية لمختلف المجموعات

وهناك مخرج واحد من هذا أمام "بيل": اقبلوا التسوية الإقليمية التي اقترحها فريق الاتصال. وبينما يبدي صرب البوسنة عناد، حصل تغير في موقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) التي سادعوها الآن ج. ي. إ. اختصارا. فني تحول سياسي هام، وبخلاف صرب البوسنة، صادقت ج. ي. إ. على التسوية الإقليمية التي اقترحها فريق الاتصال. وبالإضافة إلى ذلك، في إجراء يؤكد على أهمية هذا التحول، قررت أن تغلق حدودها مع البوسنة والهرسك وأن تسمح للمراقبين الدوليين بمراقبة هذه الحدود. وفي هذا السياق نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها المشاركون في المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة لرصد الحدود الدولية لـ ج. ي. إ. بأكبر قدر ممكن من الفعالية، وكذلك للبلدان التي وعدت بإرسال أفراد أو أرسلتهم بالفعل للمساعدة في هذا الجهد.

وهكذا، للمرة الأولى منذ بداية القتال، يبتعد توجهه السياسي لـ ج. ي. إ. عن توجه صرب البوسنة. وهذا التطور يستأهل اعتراف المجتمع الدولي، وذلك الاعتراف يمنح في مشروع القرار الثالث المعروض علينا اليوم. فهو يقترح تخفيف الجزاءات المفروضة على ج. ي. إ. وهذا التخفيف المقترح طفيف، بل ربما رمزي، لا يتعدى فتح مطار واحد وميناء واحد في وجه المدنيين فحسب، والسماح بالمشاركة في الأحداث الرياضية والثقافية.

إن تخفيف الجزاءات يتخذ شكل تعليق الجزاءات بدلا من رفعها فيمكن عكسها دون أي عناء، إذ اتضح أن تغيير مسار قيادة ج. ي. إ. مؤقت أو مشروط أو متردد أو غير صادق، أو إذا حاولت بلغراد، على سبيل المثال، تجاوز حصار "بيل" بالمرور عبر الأراضي الكرواتية التي يحتلها الصرب. وأي نشاط من هذا النوع من شأنه أن يؤدي إلى تشديد الجزاءات من جديد.

إن قيادة ج. ي. إ. كانت غير متعاونة إلى درجة كبيرة في الماضي، ولن ننسى هذا في فترة قصيرة. سيتعين عليها أن تفعل الكثير قبل أن تكسب قدرا أكبر من ثقة المجتمع الدولي. ومن الخطوات التي تساعد كثيرا، على سبيل المثال، الاعتراف باستقلال جمهورية البوسنة والهرسك وبحدودها الدولية التي يذكرها مشروع قرارنا. وهذا مطلب مازال قائما لجمهورية البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي عموما.

التطهير الإثني لم يتوقف فحسب ولكنه تصاعد في الأسابيع الأخيرة، إلى حد كبير لدرجة أن صحيفة "نيويورك تايمز" وصفت الأعمال الأخيرة، في منطقة بنيا لوكا وبيلينا، بأنها أسوأ أعمال منذ ما يقرب من سنتين.

ويؤكد المجلس من جديد المسؤولية الشخصية للذين يرتكبون التطهير الإثني. وإن المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، وإن كانت بطيئة في سيرها نحو العدالة، ستبلغ الغاية بالتأكيد. وسينال المسؤولون كلهم العقاب العادل.

لقد قرر بيل، ربما ردا على المصاعب المتنامية، أن يشد الخناق على سرايفو وأن، يصيبها بالشلل بقطع مياه الشرب والكهرباء والغاز وكذلك الخبز، كما سمعنا توا. وإننا نحذر بيل: إنهم ليس لديهم رخصة للصيد الحر ولا ارتكاب أي جرائم لا يمكن تصورها في الاقليم الذي يسيطرون عليه.

وإن القيادة الصربية البوسنية تبصق في وجه الرأي العام والدبلوماسية الدولية بطرق أخرى أيضا. مرة تلو الأخرى خرج الوسطاء الدوليون بمقترحات من أجل تسوية سلمية للقتال في جمهورية البوسنة والهرسك. قد لا تكون تلك المقترحات كاملة ولكنها واقعية وعملية، وإن الحلول العملية للمشاكل نادرا ما تكون كاملة. بل، قد تكون علامة على التوفيق الطيب عندما لا يكون هناك أحد سعيدا بالكامل بتلك المقترحات. مع ذلك، رفض صرب البوسنة كل اقتراح تقدم به المفاوضون الدوليون لانتهاء الحرب.

ومؤخرا جدا، رفضوا التسوية الإقليمية التي اقترحها فريق الاتصال. إن هذا الاقتراح أيضا ليس كاملا. وهذا الاقتراح أيضا لا يعدو كونه أسوأ صفقة ممكنة. ولكن رفضه القاطع من جانب صرب البوسنة قد تجاوز حدود التحمل والصبر الدوليين. ولذا فإن مشروع القرار الثاني الذي ننظر فيه يفرض جزاءات إضافية على صرب البوسنة.

من الناحية السياسية سيجري نبذهم. ولقد انتهى وقت المحادثات السياسية. لقد اختاروا أن يصبحوا منبوذين دوليا. فليكن الأمر كما أرادوا: فهذا المصير هو من اختيارهم. ومن الناحية الاقتصادية، سيخفقون. فإن تعاملهم الاقتصادي مع بقية العالم سيصبح الآن غير مشروع؛ وسيجري تجميد أموالهم. ومع ذلك فإن مشروع القرار يراعي عدم إيقاف وصول المؤن الإنسانية من الغذاء والدواء والألبسة.

الطرف الصربي البوسني ونشجبه لرفضه قبول التسوية المقترحة التي قبلتها بالكامل الحكومة البوسنية والأطراف المعنية الأخرى.

وفي معرض تحدي إرادة المجتمع الدولي، واصل الطرف الصربي البوسني حملة "التطهير الإثني" والإبادة الجماعية ضد السكان غير الصربيين، لاسيما المسلمين، وواصل تشديد قبضته على الأراضي التي احتلها عن طريق استخدام القوة. ولا تزال قوات البوسنيين الصرب تنتهك المناطق الآمنة والمناطق المحظورة والمناطق المحظور فيها الطيران في البوسنة والهرسك بلا حساب ولا عقاب.

ولقد أخفق المجتمع الدولي ومجلس الأمن والدول الأعضاء في فريق الاتصال في التصدي لهذه الحالة باتخاذ تدابير أعمال فعالة وشديدة، لاسيما استعمال القوة والضربات الجوية التي سبق أن سمح بها مجلس الأمن في قراراته ذات الصلة بالموضوع. وإن ترددها في ضمان أمن المناطق الآمنة وفرض المناطق المحظورة والمناطق المحظور فيها الطيران قد زاد من تشجيع الصربيين. وتفيد التقارير الأخيرة من طائفة من المصادر المعول عليها تكثيف الصربيين البوسنيين لحملة "التطهير الإثني"، وخاصة في بانيالوكا وبيلينا وبريدور.

وعلاوة على ذلك، ما فتئ الصربيون ينتهكون على نحو سافر المنطقة المحظور الطيران فيها بإرسال مئات الطائرات العمودية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والمناطق التي يسيطر عليها الصربيون في البوسنة. وتفيد التقارير أن هذه الرحلات مكنت الصرب من تكديس كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة شحنت من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي حين أن القرارات التي اتخذت بمقتضى الفصل السابع بشأن البوسنة قد انتهكت بازدراء كامل، وقف المجتمع الدولي بلا حراك. وفي المقابل، تحصل صربيا والجبل الأسود على ما تريده.

من الواضح أن حفنة من المراقبين لا يمكن أن تتحقق مما لا يمكن التحقق منه، وأن السيد ميلوسوفيتش قد فصح علاقاته مع عملائه الصربيين البوسنيين. ولكن حتى إذا أرسل مراقبون آخرون للقيام بدوريات في منطقة الحدود، فإن ذلك لا يبرر مجرى العمل المقترح في مشروع القرار قيد النظر. ونلاحظ بعميق الأسف أن الدول الأوروبية الأعضاء في فريق الاتصال يبدو أنه ضعف التزامها بإحكام الجزاءات ضد

وهو شاغل نفهمه تمام الفهم على نحو خاص. فعلى كل، الجمهورية التشيكية ذاتها نشأت من عملية مزدوجة: تفسخ كيانات متعددة الجنسيات، الأولى في عام ١٩١٨ والثانية في عام ١٩٩٢.

يشعر وفدي أنه بتخفيف الجزاءات على بلغراد وتشديدها على "بيل" في آن معا، مع ترك مجال للتكهن بأن تشديد الجزاءات لن يعطي "بيل" أية أذكار، ناهيك عن التبرئة من الذنب، لجريمة "التطهير الإثني"، يساعد ذلك على دفع عملية السلم قليلا إلى الأمام، حتى وإن كان بعض المشاركين فيها يدقون الأرض بأعقابهم أو يصرون على أسنانهم. إن ما ساد في المنطقة من مجازر ومذابح وإذلال لابد أخيرا أن يتوقف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، بعضيم السرور أتقدم اليكم بأحر تهاني وفدي على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري. ونحن على ثقة أنكم بما عرف عنكم من مهارات دبلوماسية وخبرة واسعة لدينا عليها أدلة ضافية ستواصلون قيادة عمل المجلس بامتياز. كما أود لسلفكم الموقر، الممثل الدائم السابق للاتحاد الروسي، السفير يولي فورنتسوف، لقيادته أثناء رئاسته للمجلس في الشهر الماضي.

يؤيد وفدي مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين S/1994/1083 و S/1994/1084. أما بالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1085، فإن وفدي لديه تحفظات باللغة الجدية عليه.

عندما قدم فريق الاتصال الأوروبي خريطة لتوزيع الأراضي بين الاتحاد البوسني الكرواتي والطرف البوسني الصربي إلى الجانبين في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، تولدت الآمال بوضع حد للمأساة الفادحة في البوسنة والهرسك وهي المأساة التي دخلت الآن عامها الثالث.

وقد تبددت هذه الآمال عندما احتقر الطرف الصربي البوسني اقتراح السلام الأخير هذا، كعهده فيما يتصل بخطط السلام السابقة. ونحن ندين بشدة

سراييفو. كان ينبغي له أن يرد بقوة وحزم على الانتهاكات الجسيمة لقراراته، بما في ذلك القرارات ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) و ٩٠٠ (١٩٩٤). وكان ينبغي اتخاذ تدابير أخرى لإعلان المنطقة كلها التي تمثل ٥١ في المائة من البلاد والمخصصة للاتحاد بين المسلمين والكروات "منطقة آمنة". ونحن نعتبر أن توقيت تقديم مشروع القرار هذا في غير محله تماما، ومقتنعون بأنه سيكون غير مثمر بالنسبة لعملية السلام. ولذلك سيصوت وفد بلادي معارضا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1085.

أخيرا، نحن نعتقد أن الأعمال الوحشية الأثيمة المستمرة التي ترتكبها صربيا ضد غير الصربيين من سكان البوسنة، وعجز المجتمع الدولي الكئيب عن الرد عليها بشكل فعال تجعل من المحتم أكثر فأكثر على هذا المجلس أن ينهي الحظر الفعلي على توريد السلاح للبوسنة ويسمح لشعب البوسنة والهرسك بأن يمارس حقه الأساسي في الدفاع عن النفس بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل باكستان على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، إن وفد بلادي ينتهز هذه الفرصة ليهنئكم ويشكركم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذه اللحظة حيث تستأنف رواندا مقعدها في المجلس.

لقد استعرض وفد رواندا جميع مشاريع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن البوسنة والهرسك وكذلك مختلف البيانات الرئاسية الصادرة بشأن هذا الموضوع. وفي ضوء هذا شارك وفد بلادي في صياغة مشروع القرار وأيده الوارد في الوثيقة S/1994/1083، الذي قدمته مجموعة عدم الانحياز. وفي هذا السياق أيضا يؤيد وفد بلادي فريق الاتصال في مشروع القرار الذي قدمه في الوثيقة S/1994/1084، ونحن نوافق تماما على مشروع القرار هذا.

بالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1085، الذي قدمه فريق الاتصال، وبعد التشاور مع حكومة بلادي، يود وفد بلادي أن يبلغ المجلس بأنه يمثل مزايا عديدة وعناصر منصفة لكلتا

صربيا والجبل الأسود وفي توفير الحماية للمناطق الآمنة والمناطق المحظورة وأنها مازالت تعارض التدابير الكفيلة بوضع حد لحظر الأسلحة المفروض على الحكومة البوسنية.

وينبغي ألا يخذع المجتمع الدولي بإيماة مصطنعة من جانب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالسماح برصد محدود لحدودها مع المناطق التي يستولي عليها الصرب في البوسنة والهرسك. وينبغي له ألا يغيب عن باله أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) كانت المخططة والمحرضة لجرائم خسيصة ارتكبت ضد السكان المدنيين في البوسنة والهرسك. إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مسؤولة بشكل مباشر عن المجزرة والمذابح التي ارتكبت ضد المدنيين في البوسنة طوال الشهور السبعة والعشرين الماضية. إنها لم تقبل حتى اليوم سيادة البوسنة والهرسك ولم تعترف بها، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، أو بوحدة أراضيها أو بحدودها الدولية. لقد بدأت المأساة في البوسنة والهرسك نتيجة لاشتراك الجيش الشعبي اليوغوسلافي اشتراكا مباشرا في البوسنة والهرسك ودعمه الكامل لعملائه في ذلك البلد.

إن وفد بلادي ليس على استعداد للنظر حتى في الرفع الجزئي للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ما لم تزل وإلى أن تزل آثار عدوانها في البوسنة والهرسك وتسلم الأراضي المحتلة عن طريق استعمال القوة. في الظروف الحالية، يصل تخفيف الجزاءات عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى حد استرضاء ومكافأة المعتدي. إن هذا من شأنه أن يقوض دون شك - في رأينا - عملية السلام ويضحي بمبادئ العدالة والإنصاف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

في الوقت الذي يتحدى فيه البوسنيون الصرب إرادة المجتمع الدولي بمواصلة وتعزيز قبضتهم على مختلف مدن البوسنة والهرسك، بما في ذلك عاصمتها سراييفو، التي عينها مجلس الأمن "مناطق آمنة"، وبحرمانها من المرافق الأساسية مثل المياه والكهرباء، من سوء الطالع أن ينظر مجلس الأمن في الرفع الجزئي للجزاءات عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). لقد كان ينبغي لمجلس الأمن - قبل النظر في هذا الإجراء - أن يتخذ على الأقل تدابير ضرورية لتخفيف الكارثة الإنسانية القائمة في

تستأنف الأعمال العدائية بشكل عام. من ناحية، يأمل البعض أن يؤدي هذا إلى تدخل عسكري خارجي مفترض يعرف الجميع أن من المحتمل أن يقع في وقت متأخر. ومن ناحية أخرى، قد يرى البعض هنا فرصة لزيادة مكاسبهم الإقليمية وبالتالي يحققون حلمهم الخاص بصربيا الكبرى. وحتى تتحقق هذه الأهداف، تنتظر جميع الأطراف بنفاذ صبر رفع الحظر على الأسلحة الذي سيكون من المتعذر اجتنابه - كما ذكر الوزراء الخمسة للدول الأعضاء في فريق الاتصال في آخر إعلان أصدره من جنيف - إذا لم تكن هناك إمكانية أخرى للتوصل إلى حل سياسي.

لقد ذكرت فرنسا دائما أن رفع حظر الأسلحة هذا من شأنه أن يكون حلا وليد اليأس. وبالنسبة للبوسنيين، من شأنه أن يعني هزيمة عسكرية، ومزيلا من الهجرة الجماعية، ومزيلا من المعاناة لشعبهم وربما فناء أي قاعدة إقليمية لحكومة البوسنة والهرسك.

وفي الوقت ذاته، إن رفع الحظر من شأنه أن يحكم مرة أخرى على الصرب، المتحدين في تصميمهم، بالبقاء منبوذين من الأمم إلى أجل غير مسمى. وسيحال أي احتمال للتوصل إلى حل تفاوضي مقبول لدى المجتمع الدولي إلى مستقبل بعيد.

إن النهج الذي اقترحه فريق الاتصال - والذي نأمل في إقراره من قبل مجلس الأمن بعد لحظات - نهج معقول. إننا نأمل في أن يلتزم جميع أطراف الصراع في البوسنة والهرسك، بعد أشهر من الغشاوة، التزاما راسخا بهذا النهج.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. سأطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1083.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رومانيا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المجموعتين المعنيتين. ووفقا لذلك، ليس لدى وفد بلادي أي اعتراض على مضمون المشروع. ومع هذا، لما كانت المعلومات المتاحة لنا تفيد بأن التطورات على الساحة في البوسنة والهرسك تتعارض مع السياسة الراهنة للحكومة الرواندية فيما يتعلق بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان التي ستعيد حكومتنا الشابة بناء بلدنا عليها، ولما كانت قرارات سابقة لمجلس الأمن لم تنفذ - بينما حث مجلس الأمن نفسه على تنفيذها - فإن وفد بلادي يعتقد أن اعتماد مشروع القرار هذا لن يكون في محله. ولذلك، سيمتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1085.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل رومانيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ميريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن اعتماد مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة على المجلس يمكن أن يعد نقطة تحول في تناول الأزمة اليوغوسلافية. وبالفعل، فإن المجلس سيكون قد أحاط علما - في هذه القرارات الثلاثة - كما نأمل، بتغير أساسي حدث في شهر آب/أغسطس. إن التسوية الإقليمية التي يقترحها فريق الاتصال قبلتها الآن جميع الأطراف المعنية، عدا البوسنيين الصرب. وهذا يعني أن سلطات بلغراد التزمت ولأول مرة وبشكل قاطع بتسوية تفاوضية، وأنها بدأت تقديم شاهد ملموس على تميمها. ولذلك من المهم أن نشجعها على مواصلة السير في هذا الاتجاه.

من الطبيعي تماما أن تتضمن مشاريع القرارات التي سنعتمدها عددا من التدابير التي لم يسبق لها مثيل ضد زعماء "بيل" - الذين يتعرضون الآن لعزلة اقتصادية ومالية وإنسانية كاملة - وأن تبعث برسالة إلى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتجعلها تفهم أن تعاونها مع مجلس الأمن يعود عليها بالنفع، وإن نفع أكبر سيعود عليها إذا ما مارس زعماء تلك الحكومة سياستهم الجديدة.

إن اعتماد هذه النصوص الثلاثة سيعيد أيضا هزيمة للمتطرفين بكل أنواعهم. إن الجميع يدركون أن المتطرفين مصممون على عمل أي شيء لإعاقة التقدم في العملية الدبلوماسية، وأنهم يأملون أملا وطيدا أن

لشهر أيلول/سبتمبر. إن مهاراتهم الدبلوماسية ومعرفتكم الواسعة ستكون أفضل ضمان لنجاح أعمالنا. لقد قرأنا باهتمام كبير التقرير النهائي للجنة الخبراء المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢) بالإضافة إلى التقارير المقدمة من السيد تاديوز مازوفسكي، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان. إن سياسة التخويف المتبعة في البوسنة والهرسك ضد السكان على أساس الخلفية الإثنية أو الدينية تم توثيقها ووصفها على نحو وافر في تلك التقارير. وللأسف، ومنذ صدور تلك الوثائق، ظلت الانتهاكات الخطيرة والمنظمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي مستمرة بلا هوادة.

إننا نواجه اليوم عملية طرد جديدة واسعة النطاق للسكان المدنيين في منطقة بيليلينا ومناطق أخرى في شمال شرق البلاد. وإن السرقات والجرائم الأخرى المرتكبة ضد الممتلكات والمرافقة لعمليات الطرد منتشرة على نطاق واسع. ونحن نواجه مرة أخرى أعمالاً على مستوى من الخطورة بحيث يمكن وصفها بأنها جرائم ضد الإنسانية.

إن جمهورية الأرجنتين تدين ممارسة "التطهير الإثني" التي ترتكبها القوات الصربية البوسنية، وتطالب بوقفها فوراً، وهي ممارسة تثير الاشتمئزاز لمجرد ذكرها نظراً لدرجة الانحطاط التي تعنيها هذه الممارسة للفرد البشري. وبالمثل، نحن نؤكد حق جميع الأشخاص المشردين في العودة في سلم إلى ديارهم السابقة. وجميع هذه الأعمال ستخضع في الوقت المناسب لحكم المحكمة الدولية، وسيتم تحديد المسؤولية عنها على المستوى الفردي.

ولهذه الأسباب تؤيد جمهورية الأرجنتين بالكامل القرار الذي اتخذه مجلس الأمن توا في الوثيقة S/1994/1083.

وتؤيد الأرجنتين الجهود الدبلوماسية التي يبذلها فريق الاتصال فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك والرامية إلى تحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع. وفي هذا الصدد، نحث الطرف الممتنع على أن يقبل الحل الذي اقترحه فريق الاتصال، وأن يعيد النظر في موقفه وأن يعيد تقييم المزايا التي سيحققها من السلام.

ونحن نعتقد أنه ينبغي استخدام نظام الجزاءات، الذي يشكل جزءاً من الترسانة السياسية الموجودة تحت تصرف المجلس، لتشجيع التدابير الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية وتفاوضية، ولممارسة الضغط على

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): كان هناك ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٩٤١ (١٩٩٤). سأطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1084.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: الصين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتاً مؤيداً مقابل لا شيء مع امتناع عضو عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٩٤٢ (١٩٩٤).

سأطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1085.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أسبانيا، البرازيل، الجمهورية التشيكية، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: باكستان، جيبوتي.

الممتنعون: رواندا، نيجيريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نتيجة التصويت كما يلي: ١١ صوتاً مؤيداً مقابل صوتين مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٩٤٣ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي تتاح لوفد بلادي فيها الفرصة للتكلم في هذا الشهر، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن

الاتحادية على خطة التسوية الإقليمية للبوسنة والهرسك التي أعدها فريق الاتصال. وهذه الاستجابة دعمت بخطوات ملموسة: بالقرار بإغلاق الحدود مع مناطق البوسنة والهرسك التي يسيطر عليها البوسنيون الصرب أمام جميع الشحنات، ما عدا الشحنات الإنسانية، وكذلك بدعوة المساعدة الدولية من أجل عبور الإمدادات الإنسانية الأساسية عبر الحدود.

والقرار الذي اعتمد بشأن التخفيف الجزئي للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يومئ بإشارة واضحة مؤداها أن المجلس ليس أسيرا للأنماط التقليدية وأنه مستعد لتقييم الحالة بطريقة مناسبة، وفقا للتغير في سياسة الأطراف، وتشجيع أولئك الذين يحاولون عمليا تحقيق السلام. وفي الوقت ذاته، يستهدف زيادة العزلة المفروضة على الصرب البوسنيين.

ونأمل أن يقوم الأمين العام عما قريب بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن بأن الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة سيؤكدان الإغلاق الفعلي للحدود، وبعدئذ سيدخل حيز النفاذ القرار الخاص بالتعليق الجزئي للجزاءات.

وأو أن أشدد بوجه خاص على ما ورد في الفقرة الخامسة من منطوق القرار ٩٤٣ (١٩٩٤): وهو إمكانية أن ينظر المجلس في اتخاذ خطوات أخرى للتخفيف من الجزاءات في ضوء إحراز مزيد من التقدم في الحالة. وندري أن من الأهمية الاتساثائية التوجيهات الصادرة إلى لجنة الجزاءات لاعتماد إجراءات موحدة مناسبة لتسريع النظر في الطلبات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية المشروعة إلى جمهورية يوغوسلافيا السابقة. إن القصد من اعتماد القرار بشأن تشديد الجزاءات على الصرب البوسنيين، كما نراه، هو في حملهم على الاعتراف بأنه لا بديل عن الحل السياسي، وإن أقصر طريق لذلك يتمثل في تأييد التسوية الإقليمية كخطوة ضرورية أولى صوب تحقيق الحل الشامل. وإن سياستهم العنيدة المتمثلة بالمواجهة تضع الجانب الصربي البوسني في حالة عزلة تامة عن العالم الخارجي، في حين أن الموافقة على هذه الخطة ستفتح احتمالات واسعة من أجل استعادة الحياة السلمية.

وتعتبر روسيا سياسة "التطهير العرقي" سياسة بغيضة. وأسوأ بأعضاء المجلس الآخرين، نطالب بوضع حد فوري لها. وتبعاً لذلك، أيد الوفد الروسي اعتماد القرار الذي يدين السياسة التي ينتهجها الصرب

الطرف الذي يواصل، دون أي سبب، رفضه لقبول هذه التسوية. هذا ما فعله المجلس في القرارات التي اتخذها اليوم.

إن الجزاءات التي ينص عليها الميثاق يجري استخدامها بالتالي كأداة لخدمة الدبلوماسية. ومن ثم فهي ذات قيمة سياسية ورمزية. إن الظروف الداعية إلى تطبيق أو تخفيف الجزاءات في كلتا الحالتين واضحة في هذا السياق.

إن المجلس بأكمله يتوقع الامتثال التام للالتزامات التي قطعها جمهورية يوغوسلافيا سابقاً (صربيا والجبل الأسود) فيما يتعلق بالحدود مع جمهورية البوسنة والهرسك، لأن من طبيعة هذا الإجراء أن يؤدي إلى السلم الذي لا يزال مستعصياً علينا.

ومن الناحية الأخرى، إن الجزاءات الشاملة التي فرضها مجلس الأمن ترمي إلى وضع حد للعدوان العسكري الذي يشنه الطرف الصربي البوسني، وكذلك الجرائم التي يرتكبها.

ومرة أخرى، إن الطريق الوحيد هو طريق التسوية السلمية. ونحن نعتقد أن هذا هو ما قصده المجلس دوماً، ويواصل السعي إليه اليوم باتخاذ هذه القرارات الهامة الثلاثة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أولاً أن أضم صوتي إلى كلمات التهئة التي قدمت اليكم، سيدي، وأشكر بإخلاص أيضاً كل الزملاء الذين أعربوا عن تمنياتهم الطيبة لسلفي، السفير يولي فورونتسوف. ولن أقصر في نقل هذه الكلمات الرقيقة إليه.

إن القرارات الثلاثة التي اعتمدها مجلس الأمن اليوم تشكل نقطة تحول في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد تسوية سلمية للصراع الدموي في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

وإن جودة هذه الحالة تتمثل في أن مجلس الأمن قد اعترف بوجود خط فاصل واضح بين المستعدين بأفعال ملموسة للتشجيع على وقف سفك الدماء وأولئك الذين يعيقون تحقيق السلام ويعتمدون على قوة السلاح. ويَعزى هذا التطور إلى حد كبير إلى رد الفعل الإيجابي من جانب حكومة جمهورية يوغوسلافيا

ختاماً، اسمحوا لي، باسم الاتحاد الروسي، أن أعرب عن اقتناعنا بأن القرارات التي اعتمدت اليوم ستكون مساهمة بالغة الأهمية في تحقيق التسوية السلمية في يوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس. إن خصالكم المهنية والشخصية المعروفة جيداً تؤكد لنا أن المجلس سيعالج بنجاح المسائل الصعبة المعروضة عليه. هناك كلمة عرفان مستحقة أيضاً لسلفكم، السفير فورونتسوف من الاتحاد الروسي، على أدائه الباهر كرئيس لمجلس الأمن إبان شهر آب/أغسطس.

عند بحث الحالة في البوسنة والهرسك، استرشدت الحكومة البرازيلية دوماً باقتناع راسخ قائم على تجربتنا التاريخية، بإمكانية التعايش المنسجم والديمقراطي بين شعوب من أعراق وأديان مختلفة. وسنواصل الالتزام برفضنا لأية سياسة تقوم على التعصب والعنف والتدمير، وباحترام الميثاق، وبالتقيد بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن البرازيل مازالت ملتزمة بتحقيق السلم في منطقة البلقان ولم تتقاعس عن تقديم دعمها المتواصل للجهود الرامية إلى تحسين الظروف من أجل تسوية تفاوضية للأزمة في البوسنة والهرسك. وما فتئنا نساهم، بمراقبين عسكريين ومراقبي شرطة، لقوة الأمم المتحدة للحماية، ونظل على اقتناع بأنه يجب على الأمم المتحدة أن تستمر في مساعدة جميع الأطراف في المنطقة من أجل تحقيق نتائج بناءة.

غير أنه ظهرت مؤخراً أدلة متعاضمة تشير إلى احتمال فعلي جداً لحدوث مزيد من التدهور للحالة المرعية في البوسنة. وفي ظل هذه الظروف، نعتبر أن من الملح للمجلس اتخاذ تدابير إضافية ملموسة دعماً لأولئك الذين يبرهنون على استعدادهم للسير في طريق السلام. لقد علمنا بإنزعاج كبير أنه جرى في الأيام القليلة الماضية تجدد الأنشطة العسكرية مما أوقع المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين في البوسنة.

البوسنيون المتمثلة في طرد غير الصرب من الأراضي التي يسيطرون عليها وكذلك الانتهاكات الجسيمة والبغيضة للقانون الإنساني الدولي. ومن سوء الحظ أن هذه الممارسة معهودة من جانب أطراف أخرى في الصراع أيضاً. ولهذا، تنوه روسيا بوجه خاص بالحكم الوارد في القرار الذي يدين أي "تطهير إثني"، مهما كان أصله، وبغض النظر عن يرتكبه. ونرى أن من الأهمية القصوى بمكان أن تأخذ جميع أطراف الصراع هذا الرأي الحازم لمجلس الأمن بجدية بالغة وأن تحول دون وقوع أية أعمال قتالية وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو أي استفزازات في هذه المرحلة الحاسمة بالنسبة للتسوية السلمية.

إن روسيا تعلق أهمية كبرى على مزيد من الجهود المشتركة من جانب بلدان فريق الاتصال وتطوير تفاعلها مع مجلس الأمن ومع البلدان الأخرى على أساس التجربة المكتسبة في الشهور الأخيرة. إن الحالة في البوسنة والهرسك ما زالت خطيرة. فالمجابهة العسكرية ما زالت قائمة؛ والضحايا يتساقطون؛ والأبرياء من المدنيين يعانون. ونرى من الضروري زيادة الضغط على جميع الأطراف واستغلال جميع الفرص المتاحة للتحرك نحو تسوية سلمية شاملة. وهذه التسوية في رأينا، ينبغي أن تستند إلى خطة التسوية الإقليمية وكذلك إلى المبادئ الدستورية التي تضع جميع الأطراف على قدم المساواة. وفي هذا السياق نفسه، نعتقد بأهمية الأحكام الواردة في القرارين المعتمدين بموجب مسودة فريق الاتصال، أي، الحكم الخاص بالالتزام بتسوية الصراع في يوغوسلافيا السابقة بالمفاوضات مع المحافظة على السلامة الإقليمية لجميع الدول هناك ضمن حدودها المعترف بها دولياً.

في ضوء النداءات الموجهة لرفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك، فإننا نتخذ موقفاً مبدئياً هنا وهو أن أي تدبير يقترح على المجلس ينبغي تقييمه في السياق العام لعملية التسوية. وروسيا أعلنت مراراً اختلافاً شديداً مع الطلب الرامي إلى رفع الحظر، حيث أن هذه الخطوة ستدفع بالبوسنة والهرسك إلى هاوية أشد من سفك الدماء. وما زلنا نعتقد أن هذا التدبير غير المستحسن إلى حد بعيد يحف به عدد من النتائج الضارة، أحدها قد يكون تقليص عملية الأمم المتحدة لصون السلم.

والمؤسف حقاً أنه لا يزال ينبغي لنا أن نمنع النظر في طرق لممارسة الضغط على الزعماء المولعين بالقتال الذين لا تؤكد أعمالهم إلا على عدم اقتراح مستقبل مشرف على شعبهم. ونحن لا نزال نأمل، مع ذلك، في أن صوت الحوار والعقل سيعلو في نهاية المطاف فوق هدير الأسلحة في يوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السير ديفيد هنائي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أستهل كلامي بتوجيه التهئة اليكم، سيدي، على توليكم منصب الرئاسة، وتوجيه الشكر الى سلفكم السفير فورتنسوف.

إن القرارات الثلاثة التي اتخذها هذا المجلس توا ينبغي أن ينظر اليها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من نهج شامل. وكل قرار بطريقته المختلفة قد وضع لزيادة الضغط المفروض الى أقصى حد على الطرف الوحيد الذي تعد سياساته الآن المسؤولة الرئيسية عن إطالة أمد هذا الصراع المأساوي. والقرارات تتوجه معا برسالة واضحة وقاطعة الى ذلك الطرف، عنيت صرب البوسنة، مؤداها أن ضعوا نهاية لطردكم المتعمد للناس من ديارهم، وأوقفوا حربكم من أجل الأراضي، واخلطوا الخطة الأولى على طريق السلم، واقبلوا الخريطة التي وضعتها بلدان فريق الاتصال.

إن لب القرارات الثلاثة هو دعم المجلس للتسوية الإقليمية الواردة في الاقتراح، والتي قبلتها جميع الأطراف المعنية بالكامل ما عدا صرب البوسنة. ورفضهم لقبولها هو الذي أدى الى فرض الجزاءات الإضافية الواردة في القرار الثاني من القرارات الثلاثة، وأدى أيضاً الى قرار الرئيس ميلوسيفتش الذي نرحب به والقاضي بإغلاق الحدود بين صربيا والبوسنة أمام جميع الإمدادات غير الإمدادات الإنسانية لصرب البوسنة.

إن التزام الرئيس ميلوسيفتش، اذا صمد على مر الزمن، هو بوضوح تطور هام جداً. فالتعليق المحدود للجزاءات - لمدة أولية تبلغ ١٠٠ يوم - أي مرور المدنيين من مطار بلغراد واليه وميناء بار في الجبل الأسود، والتبادلات الرياضية والثقافية، هو استجابة محسوبة بدقة من هذا المجلس لذلك القرار. والتعليق لا

وتضاعف جزعنا إزاء التقارير الواردة من لجنة الصليب الأحمر الدولية ومصادر أخرى عن وقوع انتهاكات منظمة وواسعة للقانون الإنساني الدولي في المنطقة. وكما قال مؤخراً رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، لا يزال الرعب حقيقة يومية للحياة في البوسنة والهرسك. فالأعمال العدائية المترافقة مع الممارسة المعنية المسماة بـ "التطهير العرقي" تسبب باستمرار في وقوع ضحايا جديدة وبرىئة. ولقد حدانا الأمل في أن تفضي الاقتراحات التي تقدم بها فريق الاتصال الى قيام اتفاق بين الأطراف حول تسوية تفاوضية الأمر الذي يلجم موجة العنف. ومع ذلك، وبما يشكل خيبة أمل لنا، فإن عدم رغبة أحد الأطراف في الشروع في هذا الجهد الأصيل من أجل السلم منع المبادرة من تحقيق النتائج التي كان المجتمع الدولي يأمل فيها.

لقد أخذ علماً، من جهة ثانية، بموقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) المؤيد للتسوية الإقليمية المقترحة لجمهورية البوسنة والهرسك. وإننا نعلق أهمية كبيرة على القرار الذي اتخذته جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية القاضي بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع صرب البوسنة في بيل، ومنع إقامة أعضاء في قيادتهم في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وإغلاق حدودها أمام كل شيء باستثناء أعمال النقل الإنسانية. ومع ذلك، لا يزال هذا الإجراء حديث العهد، ويجب أن تختبر مصداقيته بمرور الزمن. ولربما لا يزال من المبكر اعتبار ما اذا كان ذلك نقطة تحول في سلوك أحد الأطراف الرئيسية في نزاع اتسم برفض التسوية من جانب جميع الأطراف.

فمن الأهمية إذن أن يقوم المراقبون التابعون للبعثة والموجودون على الحدود بإبقاء الأمين العام والمجلس من خلاله على علم جيد بفعالية هذا التدبير إذ أن من شأن تأكيداتهم وحدها أن تعطينا يقينا من أن مصدرا هاما لتفاقم الصراع قد أبطل مفعوله.

إن البرازيل قد أيدت المشاريع الثلاثة التي اعتمدت توا وتقف على استعداد للمساعدة في تنفيذها. واللجنة التي أنشأها القرار ٧٢٤ (١٩٩١) ينبغي أن تواصل الاضطلاع بدورها الهام في الإشراف على الجزاءات فضلا عن كفالة توزيع المساعدة الانسانية المشروعة على من يحتاج اليها.

الدولي أن يكشف جهوده من أجل إحلال سلم عادل ودائم في البوسنة. وحكومتنا ستستمر في بذل كل ما تستطيعه لهذا الغرض.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجوكم أن تتقبلوا تهانئنا، سيدي، وعرفاننا بالجميل لقبولكم الرئاسة هذا الشهر. إن عملكم المتأني ودبلوماسيتكم هما خير عون في توجيهنا لدى القيام بأعمالنا. ونود أيضا أن نشكر السفير فورونتسوف على العمل الممتاز الذي قام به في آخر شهر له بوصفه ممثل الاتحاد الروسي لدى المجلس.

إن حكومتنا أكدت دائما على أن صرب البوسنة والحكومة في بلغراد كان عليهما أن يختارا بين مسارين. مسار يفضي الى استمرار الصراع والمزيد من العزلة وتكثيف الإدانة والضغط الدوليين. والمسار الثاني يفضي الى السلم ورفع الجزاءات وإعادة الاندماج في المجتمع الدولي. وينبغي للأطراف في يوغوسلافيا السابقة ألا تشكك في عزمنا على معاقبة الذين يختارون الصراع، وفي رغبتنا في إعادة بناء علاقات بناءة مع الذين يختارون السلم.

يجتمع هذا المجلس في ظل حدثين رئيسيين. أولا، لقد رفض صرب البوسنة اقتراح التسوية الاقليمية الذي تقدم به فريق الاتصال. وحكومتنا لا تزال تقف خلف هذا الاقتراح الذي نراه أساسا لتسوية نزيهة وعادلة للصراع البوسني. إن الصرب من خلال رفضهم اقتراح فريق الاتصال يختارون الحرب. بعد ذلك بوقت قصير قالت الحكومة في بلغراد إنها أغلقت حدودها مع البوسنة فيما يتعلق بجميع السلع باستثناء المواد الغذائية والإمدادات الطبية والألبسة وذلك تلبية للاحتياجات الإنسانية الضرورية، وأنهت دعمها العسكري والسياسي لصرب البوسنة. والسلطات الصربية، إذ تفعل ذلك، قد أشارت الى أنها قد تكون على استعداد في نهاية المطاف لاختيار السلم.

إن القرارات التي اتخذها هذا المجلس للتو تشكل معا رد فعل على هذين التطورين. والرسالة التي

يبدأ سريانه إلا عندما يرفع الأمين العام تقارير تفيد بأن البعثة التي أنشأها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة تؤكد - والكلمة مختارة بدقة - أن الحدود مغلقة على نحو فعال. وهي ستنتهي بسرعة قاطعة ودون أي حاجة الى قرار آخر من المجلس اذا أفادت اللجنة أن الحدود ليست مغلقة على نحو فعال، أو وجدت أنها تمنع من التأكد من أنها مغلقة. ودور هذه البعثة هو بالتالي دور حاسم. إن الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وموظفيهما أدوا عملا ممتازا في تهيئة ذلك بسرعة. هناك دائما من يشكك بأثر هذه الجزاءات، ولكن الوقت لا يصلح الآن بالفعل لمقارعة هذه الحجة. وفي نهاية المطاف، فإن فعالية جزاءات هذا المجلس المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي التي أسهمت في تغيير سياسة بلغراد.

إننا نطالب جميع أطراف الصراع في البوسنة بأن تعمل من أجل السلم في الأشهر الصعبة المقبلة. وينبغي لصرب البوسنة بصورة خاصة ألا يساورهم أي وهم تجاه عزم المجتمع الدولي على فرض المناطق المحظورة. إن التعاون الوثيق بين منظمة حلف شمال الأطلسي وقوة الأمم المتحدة للحماية الذي شهدناه أمس لدى استخدام الدعم الجوي الوثيق قرب سراييفو يمكن له أن يستمر بل وسيستمر. وهذا العمل هو جزء رئيسي من جهود احتواء هذا الصراع واستقراره.

إن مواطننا من بلدي هو المؤرخ الشهير في القرن الثامن عشر، ادوارد غيبون، قال مرة إن "التاريخ في معظمه سرد زمني للجرائم والحماقات والمحن البشرية". وهذه الحقيقة لم يكن ليوضحها شيء على نحو أكثر جلاء، على مدى السنتين الماضيتين، سوى المعاناة التي تعرض لها شعب البوسنة. فالممارسات المقيتة "للتطهير العرقي" الذي هو موضوع القرار الأول من القرارات الثلاثة هي جريمة، بل وأشد الجرائم وطأة، ويتعذر إنكارها. والقرار يؤكد مجددا وعن حق أن المسؤولين عنها مسؤولون أمام المحكمة الدولية التي تعمل الآن في لاهاي، وأن الحماقة المرتكبة واضحة بحد ذاتها. فتدمير المجتمعات المتعددة الأعراق القائمة على مدى قرون لن يفيد أحدا في المدى البعيد، وعلى الأقل مرتكبيه. أما بالنسبة الى المحن، فقد شهدنا جميعنا، يوما بيوم، على شاشات التلفاز. وهذه الحرب هي حرب لا يسع أي منا أن يتهرب منها فمن أجل الضحايا، وبغية تفادي كارثة أسوأ، يجب على المجتمع

أمتعة فائضة لا يسمح بها عادة في إطار أجر الشحن العادي لسفر المسافرين، أو الحمولة من أي نوع أو الرزمات المرسل بالبريد، بأن تنقل جوا إلى بلغراد أو منها ما لم ترخص بذلك تحديدا لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة. وستكفل كل دولة بأن جميع الرحلات الجوية إلى بلغراد ومنها، الرحلات التي تبدأ من أرض أية دولة أو التي تصل إليها، لن تشمل سوى المسافرين وأمتعتهم. وحتى لا يشكك في التعليق المستمر من اللازم أن تراقب تلك الرحلات الجوية مراقبة صارمة لمنع استعمالها للالتفاف حول جزاءات أخرى تبقى سارية المفعول.

ومن الجدير بالإشارة أن القرار الذي يخفف حدة الجزاءات يخفف العمليات الجوية إلى بلغراد ومنها ولكنه لن يؤثر على حقوق أو قدرات الأطراف، الدائنين التجاريين أو ولايات أخرى من يوغوسلافيا السابقة، لها مطالبات بشأن أصول خط الطيران اليوغوسلافي "جات"، بما في ذلك الطائرات، لتوخي تقديم هذه المطالبات عن طريق إجراء قانوني يمكن أن يشمل الاستيلاء على الطائرات.

إن شعب صربيا والجبل الأسود يجب أن يفهم أن المزيد من الخطوات الملموسة صوب السلام سيؤدي إلى المزيد من تخفيف من شدة الجزاءات. في هذا الصدد، نحث بلغراد على الاعتراف بكرواتيا والبوسنة في حدودهما المعترف بها دوليا، وعلى استعمال نفوذها لدى الصربيين الكرواتيين لدفعهم إلى تسوية تتسق مع سلامة كرواتيا الإقليمية. وسنصر أيضا على ألا يسمح لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالانضمام مرة أخرى إلى أسرة الأمم إلى أن تمتثل لقرارات هذا المجلس ذات الصلة. وينبغي لحكومة بلغراد أن تفهم أيضا أن اتخاذ قرار بأن تختار مرة أخرى الصراع سيوقف حتى هذا التخفيف المحدود لشدة الجزاءات وسيؤدي إلى اتخاذ هذا المجلس لتدابير أشد. دعوني أكرر التأكيد على رأي حكومتي الراسخ في أنه ليس في وسعنا أن ننتظر دون نهاية حتى يغير الصربيون البوسنيون تفكيرهم. إذا لم يوافق بيل على خطة السلام بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر نعتزم السعي لاتخاذ قرار في المجلس برفع الحظر على الأسلحة. ونفهم الألم الذي سببته المزيد من القتال ولكن يوجد خيار: خطة السلام يمكن أن يقبلها الصربيون البوسنيون.

توجهها ذات شقين: الأول أنها ترمي إلى الضغط على الطرف المتمرد وهو صرب البوسنة. والثاني أنها تبين عزم هذا المجلس على استخدام الجزرة والعصا معا بغية دفع الأطراف نحو تسوية تفاوضية.

بتشديد الجزاءات على الصربيين البوسنيين نشدد الأنشطة حول المعتدين في البوسنة. المجلس يخبر بيل: هناك عواقب لرفضك قبول حل منصف اقترحتة مجموعة الاتصال وقبله الاتحاد اليوسني. هذه الجزاءات ليست عقابية. وبرهان ذلك سيتضح حينما تتخذون أنتم - الصربيون البوسنيون - الخطوات اللازمة للإبقاء على التسوية التفاوضية لهذا الصراع، وبذلك تشرعون في العودة إلى معايير المجتمع الدولي.

إن المجلس، في الإعداد لتخفيف حدة الجزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يقر بأن الجمهورية الاتحادية اتخذت خطوة هامة لاقناع الصربيين البوسنيين بقبول التسوية التفاوضية المقترحة. وتواصل حكومتي الاعتقاد بأن سلطات بلغراد تقع عليها مسؤولية رئيسية عما حدث في يوغوسلافيا السابقة خلال السنوات الثلاث الماضية. وفي الوقت الذي نرحب فيه بالدلائل الأولى على احتمال تغيير جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لمسارها فإننا لا نستخف بهذا القرار. إن نوايا بلغراد على الأمد الطويل، ليست واضحة بعد. ولذلك سنصر على أن تمتثل امتثالا صارما لالتزامها بإبقاء الحدود مغلقة. ولهذا لا نقيم هذا القرار على الثقة. إننا نطالب بالتحقق الصارم. والمجتمع الدولي يراقب: إن الجزاءات المعلقة ستصبح سارية المفعول مرة أخرى دون حاجة إلى قيام المجلس بإجراء إذا لم تعد البعثة الدولية، في أي وقت، قادرة على التأكد من إغلاق الحدود أو يفيد الأمين العام في تقارير بأن الدعم يصل للصربيين البوسنيين من صربيا والجبل الأسود.

إن استعدادنا لمد التعليق إلى ما يتجاوز ١٠٠ يوم سيتوقف على سلوك بلغراد خلال الأشهر الأربعة التالية. إن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ينبغي لها ألا تشك في إرادتنا على إلغاء التعليق للجزاءات إذا اعتقدنا بأن الحدود أعيد فتحها. ونحث الدول الأعضاء على أن توفر للأمين العام أية معلومات قد تتوفر لديها وقد تكون لها علاقة بتقريره.

ونلاحظ أن هذا القرار يحافظ على سلامة الجزاءات القائمة على البضائع المادية كما يرد في قرارات أخرى اتخذها مجلس الأمن. ولن يسمح لأية

وهو شيء ينبغي لنا في المجلس والمجتمع الدولي كله الكلام عنه بصوت واحد.

ونحن ممتنون لأنه أمكن اعتماد مشروع القرار هذا. بيد أنه في الوقت نفسه نلاحظ أن مشروع القرار هذا طرح على المجلس في البداية في حزيران/يونيه من هذا العام؛ ولو كان من الممكن اعتماده في ذلك الوقت لكان من المحتمل أنه أدى إلى بعض النتائج الإيجابية.

من الصحيح أن هذا القرار اتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق لأن المجلس لا يمكنه أن يبقى غير مبال بالانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. إن الطرف الصربي البوسني يتجاهل باستمرار طلبات ومطالبات المجلس بإيقاف حملته، حملة الإرهاب، وحملة التخويف وحملة الإزعاج، وعمليات الطرد التي يقوم بها للسكان غير الصربيين، وبأن ينهي العملية المشؤومة المخزية، عملية "التطهير العرقي" في البوسنة والهرسك. في بياننا في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بشأن الموضوع، أدنا هذه الممارسة وطالبنا بإيقافها الفوري. وأدنا أيضا جميع الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. ومن سوء الحظ أن الطرف الصربي البوسني لم يلتفت إلى هذا البيان - وهو موقف يتفق مع نمطه، نمط الاحتقار الكامل والإهمال لرغبات المجتمع الدولي. إن وفدي، وفقا للفقرة ٥ من القرار ٩٤١ (١٩٩٤)، يطالب مرة أخرى بأن يتيح الطرف الصربي البوسني الوصول الفوري غير المعاق للممثل الخاص للأمين العام، وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية إلى بانيا لوكا وبيجيجينا ومناطق أخرى محل الاهتمام. وندعو الطرف الصربي البوسني إلى أن يصغي إلى المطالبة بأن ينهي ممارسة "التطهير العرقي" إلى الأبد. وينبغي تذكير القيادة الصربية البوسنية بأن المحكمة الدولية لها سلطان قضائي على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وإن الذين اقترفوا الأعمال الخطيرة ضد المدنيين الأبرياء سيقادون إلى المحاكمة في نهاية الأمر.

فيما يتعلق بالقرار بتشديد الجزاءات من السليم أن نبغ الصربيين البوسنيين تبليغا وافيا بأنه لا يمكنهم أن يواصلوا تجاهل إرادة المجتمع الدولي عن طريق رفضهم المستمر لقبول خطة التسوية الإقليمية الواردة في اقتراح فريق الاتصال.

إن القرار الثالث الذي اتخذناه اليوم، الذي يدين الأعمال المستمرة، وهي أعمال "التطهير العرقي" التي يقوم بها الصربيون البوسنيون، جزء لا يتجزأ من جهودنا لإنهاء المعاناة الناجمة عن هذا الصراع. ورسالته للصربيين البوسنيين نفس الرسالة: إلى أن قبلوا معايير المجتمع المتحضر وأن تسلكوا وفقا لها، وإلى أن توافقتوا على العيش في سلم لا يمكنكم ولن يمكنكم أن تلقوا الترحاب بوصفكم أعضاء في المجتمع الدولي. ومما يزعج حكومتي إزعاجا متزايدا محاولات الصربيين البوسنيين لزيادة الضغط على سراييفو. إن انتهاكات مركز سراييفو بوصفها منطقة آمنة، والانتهاكات المستمرة للمنطقة المحظورة حول المدينة، لا يمكن إلا أن تعاقب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنظر إلى أن هذه هي المناسبة الأولى التي يخاطب وفدي فيها المجلس هذا الشهر، اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر أيلول/سبتمبر. لقد أظهرت فعلا مهاراتك الدبلوماسية العظيمة والاهتمام بالتفاصيل الطريقة الفعالة المثلى التي تديرون بها شؤون المجلس. الرجاء أن تطمئنوا على تعاون وفدي المستمر في اضطلاعك بمهمتك الهامة.

وأود أيضا أن أعبر عن امتنان وفدي للسفير فورونتسوف ممثل الاتحاد الروسي على الطريقة الماهرة والمشرفة جدا والمبهجة التي أدار بها شؤون مجلسنا خلال شهر آب/أغسطس. ونتمنى له أفضل التمنيات في مهمته الجديدة.

إن القرارات الثلاثة التي نظرنا فيها واتخذناها توا توصف بأنها رزمة. هذه رزمة حقا، ولكنها رزمة ليست حسنة التوازن بعد، بالنظر إلى الحالة القائمة في البوسنة والهرسك في الوقت الذي فيه ننظر في هذا الموضوع اليوم. إن قرارنا بشأن "التطهير العرقي" يخاطب مسألة خطيرة جدا جعلت المجتمع الدولي يدونها. ولذلك من المناسب والسليم أن القرار اتخذ بالإجماع. إن "التطهير العرقي" شيء بغض بوضوح،

تجريبية قبل تناول مسألة تخفيف العقوبات. لأن أي إجراء نتخذه في هذا الجهاز يكتسي أهمية رمزية تتجاوز أحيانا التدابير الفعلية.

وكون المجلس ينظر في تخفيف العقوبات دون حدوث أي تغيير في الميدان من ناحية مواصلة النشاط العسكري وتشديد الخناق على مدن وقرى كثيرة في البوسنة والهرسك واستمرار قصفها إنما يؤدي بوضوح إلى إعطاء انطباع خاطئ.

اسمحوا لي أن أطرح شيئا واحدا بوضوح تام: إن العقوبات ليست ولم تكن قط تطورا يحظى بالترحيب. لقد اعتمد المجتمع الدولي العقوبات دائما مع التردد، وفي حالات كثيرة كحل أخير. وبعد أن قررنا اتخاذ القرار المؤلم ذاك بفرض تدابير العقوبة الجماعية لإحداث التغيير في سلوك دولة أو طرف ما أو لتغيير سير الأحداث، فإن أي رفع سابق لأوانه لتلك التدابير قد تترتب عليه آثار سلبية وقد يبطل المكاسب التي حققناها ويعود بنا إلى حالة الأمر الواقع السابقة.

وفي نفس الوقت، عندما يتخذ طرف في الصراع خطوات إيجابية لمعالجة القضايا الأساسية، فيجب، في رأينا، الاعتراف بتلك الخطوات لتشجيع ذلك الطرف على اتخاذ المزيد منها. غير أنه، في هذه الحالة المحددة، كان الشرط الأساسي الأدنى لتخفيف العقوبات سيتوفر باعتراف فوري وصريح بجمهورية البوسنة والهرسك في إطار حدودها المعترف بها دوليا. وهذا أيضا سيتمشى مع خطة فريق الاتصال. إن أعضاء مجلس الأمن، بالنسبة للمسائل المتعلقة بالمبادئ، خصوصا ذات الصلة بمركز الدولة العضو في الأمم المتحدة، أصروا دائما على الإعلان الواضح الذي لا لبس فيه بالاعتراف بسيادة الدولة العضو وحرمة أراضيها واستقلالها.

إن غياب هذه الصيغة من القرار الثالث والأخير الذي اعتمدناه، وسوء توقيته، يشكلان السببين الرئيسيين لامتناع وفدي عن التصويت فيما يتعلق بمسألة تخفيف بعض التدابير ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وعندما تسود الظروف الصحيحة قد يتمكن وفدي من التصويت لصالح الاستجابة التدريجية على الخطوات الملموسة التي تتخذها (صربيا والجبل الأسود) لتنفيذ التزاماتها تنفيذا كاملا بعزل الصرب البوسنيين كوسيلة لممارسة مزيد من الضغط عليهم وإجبارهم على التخلي بسرعة عن سياساتهم وممارساتهم المشينة المتمثلة في

يؤمن وفدي بأنه لا يوجد حل آخر سليم وقابل للديمومة باستثناء التسوية التفاوضية السلمية. إن اقتراحات فريق الاتصال توفر، برأي وفدي، أساسا جيدا لهذه الغاية. لقد علمنا التاريخ أن المزايا السياسية التي يستمدّها الصرب البوسنيون من موقفهم العسكري المتشدد ووقفهم الراضية مزايا مؤقتة لن يكتب لها الدوام. ويجب أن تفهم قيادة الصرب البوسنيين أن الطريقة الوحيدة التي يمكنهم بها الانضمام إلى أعضاء أسرة الأمم الدولية الآخرين إنما تكمن في قبول التسوية التفاوضية.

لذلك نهيب بجميع أعضاء المجتمع الدولي، لا سيما الدول المجاورة، وبخاصة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، أن يؤدوا واجباتهم بموجب هذا القرار لضمان العزلة الكاملة التامة لقيادة الصرب البوسنيين السياسية والعسكرية.

إن القرار الخاص بتخفيف العقوبات يسبب قدرا كبيرا من الانزعاج لوفدي، وبالدرجة الأولى بسبب توقيته. فنص القرار نفسه، وأحكامه الرئيسية لا تنطوي على مشاكل لوفدي. فنحن، عموما، نؤيد السبل والوسائل التي تشجع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) على اتخاذ خطوات أخرى صوب الامتثال الكامل لالتزاماتها بتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الهادفة إلى تشديد قبضة العقوبات على الصرب البوسنيين. لكن الإطار الذي نظرنا من خلاله في المشروع هو الذي كنا نتمنى لو كان مختلفا.

لو كنا نظرنا في هذا المشروع بعد تلقي مجلس الأمن تقريراً من الأمين العام يفيد بأن الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة يصادقان على أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تطبق بصورة فعالة قرارها بغلق الحدود مع جمهورية البوسنة والهرسك، لكان في ذلك حافزا لوفدي للشعور بأن شواغله يستجاب لها.

لئن كنا نوافق على أن تخفيف قبضة العقوبات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) صمّم أيضا كشكل آخر من أشكال الضغط على الصرب البوسنيين، فإن وفدي يؤمن بأنه، في ضوء تاريخ الصراع والخطوات الزائفة والآمال الخائبة التي عشناها في التعامل مع المشكلة، كان الأفضل لو أن المجلس أخطأ من ناحية توخي الحذر وسمح بفترة

ذات يوم العدالة الدولية أمام المحكمة التي تزاول أعمالها الآن في لاهاي.

إن صرب البوسنة، الذين رفضوا السماح بوصول الأمم المتحدة إلى الأراضي التي يسيطرون عليها، طبقوا التطهير العرقي على أوسع نطاق. ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أفادا بأن السكان غير الصربيين في المناطق التي يسيطر عليها الصرب يعانون بطريقة جد قاسية من هذه الممارسة. وتشريد السكان من المناطق التي يسيطر عليها الصرب البوسنيون تم على نطاق ضخم. إن التدابير المجسدة في هذا القرار تبث مرة أخرى برسالة واضحة إلى الصرب البوسنيين، وتعطي توجيهها واضحا للأمم المتحدة. إن مجلس الأمن يطالب الصرب البوسنيين بإتاحة وصول كبار ممثلي الأمم المتحدة، ويطلب من الأمين العام أن يضع الترتيبات لنشر أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية ومراقبي الأمم المتحدة. ونتوقع ونأمل أن يتسنى وضع ترتيبات تواجد موظفي الأمم المتحدة بسرعة وأن يساعد تواجدهم في وضع حد للتطهير العرقي.

ويرد القرار الثاني على رفض السلطات الصربية البوسنية قبول التسوية الإقليمية الواردة في خطة السلام التي أعدتها الدول الأعضاء في فريق الاتصال. فصرّب البوسنة، برفضهم تلك التسوية، يتحدثون بعناد مرة أخرى المجتمع الدولي ويستحقون بأنفسهم أن تتخذ ضدهم تدابير إضافية. والأمر الذي جعل قرارهم أكثر استحقا للوم هو أنهم برفضهم هذا حكموا على جيرانهم وعلى السكان الأبرياء في المنطقة بالعيش في ظل صراع مستديم.

ومن الممكن وضع حد للقتل والمعاناة في البوسنة. فهناك خطة سلام متوازنة ومعقولة جاهزة. وما زال هناك وقت لصرّب البوسنة كي يقبلوها. ولكن إذا سيطر عليهم جشعهم وخطرستهم وعزمهم على أن يبقوا بالقوة ما اكتسبوه بالقوة، فإنهم إذن سيواجهون الانعزال التام عن العالم.

ومن بين الجزاءات المزیدة الواردة في القرار الثاني عدد من الجزاءات الموجهة ضد قيادة صرب البوسنة وضد كل من يواصلون مساعدتهم ومساندتهم. ويحدد هذا القرار بوضوح أين تقع المسؤولية عن السياسة المدمرة لصرّب البوسنة. ولو سمعت آراء الناصحين الأكثر تعقلا من بينهم، فلا بد أن يغير القادة آراءهم أو أن يتغير هؤلاء القادة.

التطهير العرقي، وكذلك التخلي عن طريق العنف والرعب ضد السكان الأبرياء في البوسنة والهرسك. مع ذلك، يحدونا الأمل بأن تفي سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بوعودها فتطبق بفعالية قرارها بغلق الحدود الدولية بين ذلك البلد وجمهورية البوسنة والهرسك، فتبرهن للمجتمع الدولي بأن شكوكه ودواعي ارتياحه حول نواياها كانت خاطئة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنيكم، سيدي، بمناسبة تبوئكم الرئاسة وأن أرجو مرة أخرى زملاءنا في الوفد الروسي أن ينقلوا جزيل شكرنا إلى السفير فورونتسوف على البراعة التي أدار بها دفعة رئاسة المجلس في الشهر الماضي.

اليوم بت مجلس الأمن في ثلاثة مشاريع قرارات. وقد أيدت نيوزيلندا اعتماد القرارات الثلاثة. إننا نؤمن بأنها تمثل ردا شاملا متوازنا على التطورات التي استجدت في الحالة في يوغوسلافيا السابقة.

يتناول القرار الأول واحدا من أسوأ تجليات السبب الجذري للصراعات في يوغوسلافيا. ذلك السبب الجذري هو إصرار بعض المجموعات والفئات على العيش في دولة متجانسة طائفيا أو في دولة تمارس فيها طائفة واحدة السيطرة إلى حد مطلق بحيث تكاد تكون متجانسة طائفيا. وهذا الإصرار يتعارض مباشرة مع مبادئ هذه المنظمة ومقاصدها، وإذا بلغ نتيجته المنطقية، فإنه سيقوض الأسس التي تجمعننا في هذه المؤسسة.

ما يجعل التطهير العرقي مروعا هو أنه موجه بصورة منتظمة. إنه لا يحدث عن طريق أعمال عشوائية فردية، وإن كانت هذه سيئة بما فيه الكفاية. وثمة أدلة جازمة تبرهن على أن السلطات المزعومة في المناطق التي يحدث فيها التطهير العرقي تستعمله أداة رئيسية لسياستها الطويلة الأجل. إنه أداة من أدوات الإرهاب، وهو سلاح الجبناء. والذين يستعملونه يجب أن يفهموا أنهم لن يتمكنوا من جني أي مكافأة عن هذه الأعمال. على النقيض من ذلك، سيواجهون

الذي طرحه فريق الاتصال؛ ورابعا، يجب أن تكون الخطوة التالية هي اعتراف صربيا والجبل الأسود بسيادة جمهورية البوسنة والهرسك وكرواتيا ووحدة أراضيها.

أما الاستجابات للحالة في البوسنة التي من شأنها أن تعقد هدف التسوية السلمية فيجب أن ينظر فيها ببالغ الحذر. وأضُم إلى هذه الفئة قرار رفع حظر الأسلحة. فإننا نرى في خطوة كهذه كثيرا من الخطر وقليلًا من النفع المباشر. ونعتقد اعتقادًا قويا أنه ينبغي منح الوقت اللازم لمجموعة التدابير الواردة في قرارات اليوم لتنتج مفعولها قبل أن تتخذ أي خطوة جذرية أخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد الحسان (عمان): في مستهل بياني اسمحوا لي بالنيابة عن وفد بلادي أن اتقدم لكم شخصيا ولبلدكم الصديق - إسبانيا - بأسمى عبارات التهنية على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر سبتمبر. وإننا لعلى ثقة بأنه لما عرف عنكم من دراية بالأمور وحكمة دبلوماسية فأنكم لمؤهلين بأن تسيروا أعمال مجلسنا هذا بكل حكمة واقتدار ولما من شأنه أن يعزز المقاصد والأهداف النبيلة التي قامت عليها منظماتنا، ونؤكد لكم تعاوننا معكم في سبيل الوصول إلى تلك الغاية.

كما لا يفوتني في هذه المناسبة أن أتقدم بخالص الشكر إلى وفد الاتحاد الروسي على الطريقة المثلى التي أدار بها السفير يوري فورنتسوف أعمال المجلس خلال شهر آب/اغسطس المنصرم.

يجتمع مجلس الأمن اليوم مرة أخرى لتدارس الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك، ومما لا شك فيه أن هذا الوضع ليس بغريب أو جديد على المجلس فعلى مدى ثلاث سنوات استنفذ المجلس خلالها العديد من المشاورات واللقاءات التي نتج عنها الكم الكثير من القرارات الدولية، غير أنه بالرغم من هذا الاهتمام الدولي فالوضع في داخل جمهورية البوسنة والهرسك التي هي عضو بالأمم المتحدة لم يتغير كثيرا بسبب رفض الطرف البوسني الصربي الانصياع للقرارات الدولية والاستجابة لسائر الخطط والتسويات السلمية

أما القرار الثالث الذي نظر فيه مجلس الأمن اليوم فهو يدل على أن الأمم المتحدة ستستجيب لأولئك الذين يريدون تغيير السياسة واختيار السلم. لقد قبل الرئيس ميلوزيفيتش بخطة سلام فريق الاتصال كتسوية عادلة. وحث صرب البوسنة على أن يثوبوا إلى رشدهم وأن يهجموا نهجه. وتحقيقا لهذه الغاية، أغلق الحدود الدولية بين صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك وقطع كل شيء باستثناء الإمدادات الإنسانية، عن صرب البوسنة.

وترحب نيوزيلندا بهذا التغير في السياسة، كما أننا أيدنا القرار المتخذ اليوم. ورهنا بقيام مراقبين مستقلين بالتحقق من استمرار إغلاق الحدود، فإننا نعتقد أن من المناسب رفع مجموعة محدودة جدا من الجزاءات المفروضة من قبل المجلس على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). لكن دعونا نوضح الأمر: إن كل ما يعنيه هذا الرفع للجزاءات هو استعادة الصلات الرياضية والثقافية وطريقين من طرق الاتصالات. أما كامل وزن الجزاءات الاقتصادية فيبقى كما هو. إلا أن قرار الليلة إشارة على أن المجلس سيرد ردا إيجابيا على أي أعمال إيجابية. فلا يجب أن يكون هناك شك في أن هذه الخطوة المحدودة هي نتيجة مباشرة لقرار إيجابي اتخذه الرئيس ميلوزيفيتش.

إن نيوزيلندا تؤيد تماما وزع بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة للتحقق من إغلاق الحدود. ونشير إلى أن الشروط التي ستعمل بموجبها البعثة والمهام التي ستؤديها قد قبلتها تماما سلطات صربيا والجبل الأسود، وهذا مثبت في القرار.

وعلى الرغم من هذا التطور ما زال مستقبل البوسنة والهرسك معتما، مع استمرار القتال وتدهور الحالة الأمنية. إننا نعتقد أن الجهود يجب أن تستمر على عدة جبهات إذا أريد وقف هذه الحالة، فضلا عن إزالة آثارها. أولا، وكما دلت أحداث هذا الأسبوع، لا بد أن يكون هناك عزم ثابت من جانب قوة الأمم المتحدة للحماية ومنظمة حلف شمال الأطلسي على استخدام القوة حيثما يقتضي الأمر ذلك لحماية المناطق الآمنة وتعزيز مناطق العزل؛ وثانيا، لا بد أن تستمر المهمة الإنسانية للتخفيف من المعاناة، بما في ذلك تخفيف الحصار على سراييفو؛ وثالثا، ينبغي أن ننظر في أمر بذل جهود لكفالة الانسحاب التدريجي لصرب البوسنة إلى مواقع تتفق مع مقترح التسوية الإقليمية

وعليه فإن وفد بلادي ومن خلال هذا المنبر يكرر دعوته الى أن يمارس المجتمع الدولي ضغطه عبر استخدام سائر الوسائل والتدابير المتاحة لحمل صرب البوسنة على الجنوح نحو السلم وقبول التسوية السلمية.

لقد صوت وفد بلادي لصالح القرار رقم ٩٤١ (١٩٩٤) المعتمد للتو والذي يعرب من خلاله المجلس بكامل أعضائه عن قلقه البالغ إزاء تدهور الوضع الإنساني والانتهاك المستمر لحقوق الإنسان في جمهورية البوسنة والهرسك، لا سيما في كل من بانيالوكا وبيلينا وبريجدور الواقعة تحت سيطرة صرب البوسنة.

وفي الوقت الذي يضم فيه وفد بلادي صوته الى جانب صوت المجلس المتضمن في إدانة تلك الممارسات الصربية فإنه ليدعو قادة تلك الفئة الى الامتناع الفوري عن تلك الممارسات والتخلي عن سياسة التطهير العرقي والى أن يسمحوا لقوات حفز السلم الدولية بالدخول الى تلك المناطق والعمل على التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات الواردة في نص القرار. بالنسبة للقرار رقم ٩٤٢ (١٩٩٤) الذي اعتمدته المجلس للتو كذلك والخاص بتشديد العقوبات المفروضة على صرب البوسنة، يود وفد بلادي أن يشير في هذا المقام الى أنه صوت لصالح القرار إيمانا منه بضرورة ما جاء فيه من معايير وخطوات ومساندة كاملة من جانبه للموقف الموحد لمجلس الأمن ضد صرب البوسنة الى حين قيامهم بخطوات إيجابية وملموسة للتخلي عن سياستهم العدوانية وقبول الخيارات السلمية المطروحة أمامهم، والتي إن نفذت من شأنها أن توفر أساسا جيدا نحو تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بشكل عام وفي جمهورية البوسنة والهرسك بشكل خاص.

إن وفد بلادي، في الوقت الذي يرحب فيه بالخطوة الإيجابية التي أقدم عليها قادة "بلغراد" من خلال إغلاق الحدود ومراقبتها بهدف قطع الإمدادات التي تصل الى صرب البوسنة عبر أراضي جمهورية صربيا والجبل الأسود، يرى أن القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) الذي اعتمد للتو غير متوازن لأنه لا يتطرق الى الالتزامات العديدة الواجب تنفيذها من قبل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) على أرض الواقع قبل أن يصار الى المجلس للنظر في رفع الحظر المفروض عليها طبقا للقرارين ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٨٢٠ (١٩٩٣) ومن

التي وضعت سواء من قبل الأمم المتحدة أو مجموعات الدول التي سخرت جهدا طيبا لمساعدة الأطراف هنالك على التوصل إلى تسوية سلمية مقبولة من شأنها أن تنقذ أرواح الآلاف من السكان الأبرياء وتبعد شبح الحرب الذي خيم على هذه الجمهورية المنكوبة.

بالرغم من التفاؤل الذي رافق طرح مشروع التسوية السلمية المعد من قبل مجموعة الاتصال والذي قبلت به سائر الأطراف المعنية عدا الطرف الصربي، وكذلك التحسن النسبي الملحوظ في الحالة الذي ساد العاصمة البوسنية "سراييفو" فور تسخير الآلة العسكرية لحلف شمال الأطلسي لردع الطرف المعتدي، لا نزال اليوم نلاحظ تدهورا خطيرا طرأ على الحالة هناك، إذ تؤكد التقارير والمعلومات الواردة إلينا أن صرب البوسنة لا يزالون يمارسون سياسة التطهير العرقي البغيض بحق جميع السكان الآخرين غير الصرب، خصوصا المسلمين، في شتى مناطق جمهورية البوسنة والهرسك الواقعة تحت سيطرتهم مستخدمين في ذلك مختلف الممارسات اللاإنسانية التي تعددت من قتل للسكان الأبرياء من نساء وشيوخ وأطفال، والطرده الجماعي، وممارسة الاغتصاب كوسيلة حرب، وحرقة وهدم المنازل، والاعتقال التعسفي.

إن كل تلك الأساليب لا تزال تمارس بحق شعب جمهورية البوسنة والهرسك الأعزل الذي أصدر مجلس الأمن القرار ٧١٣ (١٩٩٢) بتجريدته من حقه المشروع في الدفاع عن النفس وفقا لما أجازته وثيقة ميثاق هذه المنظمة، كل تلك الأساليب وعلى مدى ما يقرب من ثلاث سنوات تقترب من قبل الصرب على مسمع ومرأى قوات حفظ السلم الدولية التي تتواجد في المنطقة وعلى مقربة من كل ذلك. إننا نتساءل اليوم ألم يحن الوقت بعد لأن يقول المجتمع الدولي كلمته الراسخة والحازمة؟ ألم يحن الوقت لأن يتحرك المجتمع الدولي ويضع حدا لهذه الممارسات اللاإنسانية التي تتنافى مع قيم وضمير الإنسانية؟

إن تردد الأمم المتحدة في إدانة ممارسات الصرب ودخولها في مفاوضات تلو الأخرى مع صرب البوسنة دفع قادة تلك الفئة المعتدية الى المراهنة على موقف المجتمع الدولي والاتفاف حول القرارات الدولية من خلال مفاوضات عقيمة ووعود فارغة.

إن الوضع اليوم في البوسنة والهرسك ليس بخاف على أحد فالجميع يعرف تماما ما يجري هنالك وأيا من الأطراف لا يزال يعارض سائر التوجيهات السلمية.

القرار لن تكون سارية المفعول وبالتالي ينبغي للوضع أن يرجع إلى ما كان عليه من قبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثل إسبانيا.

الآن، كما في الماضي، يستحوذ علينا الشعور بالاحباط والقلق لدى دراسة الحالة في البوسنة والهرسك عشية الشتاء الثالث لهذا الصراع. وتحبطنا الانتهاكات الجسيمة والمنظمة المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وهي الانتهاكات التي يرتكبها الصربيون في البوسنة الذين يصمون أذانهم عن صوت الاستياء القوي الصادر عن الرأي العام العالمي والذين يهزؤون بالقرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الأمن. ومما يقلقنا أيضا التزايد في الآونة الأخيرة في النشاط العسكري في منطقة بيهاتش بمشاركة الصربيين من منطقة كراجينا الكرواتية، وعودة الأعمال العدائية في مناطق أخرى من البوسنة والهرسك، وخصوصا سراييفو. ذلك كله يؤدي بنا إلى الخوف من زيادة تكثيف وتفاقم الصراع.

وفي الوقت نفسه، إن تنسيق الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي - وهي الجهود التي ندعمها تماما - يمثل تقدما قيما في البحث عن تسوية تفاوضية للصراع. ولكن حتى في ذلك يحبطنا رفض الصربيين البوسنيين للترتيبات الإقليمية المقترحة من جانب فريق الاتصال والمقبولة من جانب أطراف أخرى معنية. إن وحدة أفكار أعضاء المجتمع الدولي - وأيضا قرار الرئيس ميلوسيفيتش بإغلاق حدود مناطق جمهورية البوسنة والهرسك الواقعة تحت سيطرة الصربيين البوسنيين ودعوته إلى بعثة مخصصة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة - دلالات مشجعة وتمثل شعاع أمل في هذه الصورة التي لولا ذلك لكانت كئيبة.

إن إسبانيا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ونعتقد أن القرارات الثلاثة التي اتخذناها توا والتي شارك وفدي في تقديمها لها غرض مشترك: إدانة وعزل الصربيين البوسنيين بسبب سلوكهم المستمر الذي ينتهك أكثر معايير القانون الإنساني

بين هذه الالتزامات الأساسية ما يلي: أولا الاعتراف باستقلال وسيادة وسلامة الأراضي الإقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك؛ ثانيا الكف عن ممارسة جميع الممارسات العدوانية على الصعيدين العسكري والسياسي التي من شأنها أن تشكل في شرعية جمهورية البوسنة والهرسك وتعرض أمنها وسلامتها الإقليمية للخطر؛ ثالثا تعزيز فرص التعايش السلمي مع كافة دول وشعوب المنطقة بما يتفق مع أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة؛ رابعا التعاون مع جهود الأمم المتحدة والمحكمة الدولية لمعاقبة مرتكبي جرائم الحرب في إقليم يوغوسلافيا السابقة؛ خامسا العمل على التنفيذ الكامل لسائر قرارات الأمم المتحدة الصادرة ذات الصلة.

في الوقت الذي نرحب فيه بالجهود الطيبة التي تبذلها مجموعة الاتصال الدولية، وكذلك منظمة المؤتمر الإسلامي، فإننا من جانبنا نثق بالأفكار التي طرحتها وتسوقها مجموعة الاتصال والتي مفادها أن هذا القرار من شأنه أن يعزز من فرص التوصل إلى تسوية سلمية ويشدد في الوقت ذاته من ضغط المجتمع الدولي على صرب البوسنة لتحقيق ذلك الهدف، وأنه لن يتعارض بأي حال من الأحوال مع المطالب المشروعة لجمهورية البوسنة والهرسك.

إن وفد بلادي يود أن يوضح في هذا المقام أن هذا القرار، في الوقت الذي يتعارض مع توجيهات كل من منظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة دول عدم الانحياز التي ننتمي اليهما، باعتبار أن طرح قرار من هذا النوع في هذه المرحلة هو أمر سابق لأوانه، ومن شأنه أن يتعارض مع المصالح العليا لجمهورية البوسنة والهرسك، وليس ذلك فحسب بل أن أحد الأطراف قد يستغله لجني طموحات وتوسعات آنية لا تخدم فرص السلم، إلا أنه نزولا على رغبة أغلبية الدول الأعضاء في المجلس وتمشيا مع الاتجاه القائل بأن هذا القرار سوف يساعد في حل مشكلة البوسنة والهرسك فقد صوت وفد بلادي لصالحه.

إلا أننا نود أن نؤكد على موقفنا من ضرورة إخضاع رفع الحظر لفترة تجريبية لاختبار النيات السلمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وإذا لم يحرز خلال هذه الفترة تقدم ملموس يكون مقبولا من المجتمع الدولي وجمهورية البوسنة والهرسك، فإن الإجراءات التي تم اتخاذها في

يجب على الصربيين البوسنيين أن يفهموا أنه لا يمكنهم أن يعيقوا دون نهاية عملية السلام أو أن يواصلوا بإفلات من العقاب عملية "التطهير العرقي" التي تشكل سلوكا لا يقبله ضمير العالم. والقرار الثالث المتخذ - القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) - ينص على تعليق مؤقت ومحدود وقابل للإلغاء لبعض الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) نتيجة لقبولها لخطة السلام ولقرارها بإيقاف علاقاتها بالصربيين البوسنيين. ومن الواضح أنه قبل أن يسري التعليق يجب أن نكون موقنين أن السلطات في تلك الجمهورية تبقى ملتزمة بقرارها بإبقاء الحدود مغلقة، باستثناء توفير المساعدة الإنسانية، وأن القرار سينفذ بفعالية بالتحقق الدولي اللازم.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لن تواصل كسب الثقة الدولية إلا إذا واصلت السير على المسار الذي اتخذته مؤخرا. هذا على وجه الدقة الجانب الآخر لعملة هذا القرار: إذا وفّت سلطات بلغراد بالتزامها بحسن النية، كما نأمل في أن تفعل ذلك، سنحقق العزلة التامة للصربيين البوسنيين. وتحقيقا لهذا الهدف، يطلب القرار من الأمين العام أن يقدم تقارير دورية على أساس معلومات واستنتاجات توفرها الرئاسة المشتركة للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وهي اللجنة التي أوفدت فعلا بعثة مخصصة إلى الحدود الدولية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك.

نعتقد أن القرارات الثلاثة المتخذة اليوم من قبل المجلس تبين، بالنظر إليها معا، التغيير السائد في الصراع في البوسنة والهرسك وتوجد بعدا جديدا لتناول هذا الصراع. ونعرب عن الأمل في أن الصربيين البوسنيين، الذين يواجهون العزلة التامة، سيعيدون النظر في موقفهم إزاء اقتراحات فريق الاتصال وسينهون سلوكهم غير المقبول في المنطقة مرة واحدة وإلى الأبد.

أما بالنسبة لنا كمجتمع دولي، فينبغي أن نضاعف جهودنا، وأن نتجنب - كلنا وبصورة جماعية أو فردية - اعتماد قرارات لا تقربنا من هدف الحل التفاوضي الذي يضع حدا للصراع في البوسنة والتي قد تضرط بالمكاسب النسبية التي حققناها حتى الآن. وليس هناك من طريق سوى أن نبقي على وحدتنا

الدولي جوهرية وبسبب موقفهم العنيد تجاه مبادرات السلام للمجتمع الدولي.

يصبينا دائما قلق خاص على مصير السكان المدنيين في البوسنة والهرسك، سواء كانوا مسلمين أو كرواتيين أو صربيين. في القرار الأول المتخذ اليوم، القرار ٩٤١ (١٩٩٤) الذي أرغب في أنؤكد على أن جميع أعضاء المجلس شاركوا في تقديمه - ندين الحملة المستمرة المنتظمة، حملة الإرهاب و "التطهير العرقي" التي يشنها الصربيون البوسنيون، والتي لا شك فيها. إنها موثقة توثيقا وافرا، كما شاهدنا في تقارير السيد مازوفيسكي، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، واللجنة المخصصة للخبراء التي أنشأها مجلس الأمن. وحتى لجنة الصليب الأحمر الدولية - المتحفظة جدا عادة في بياناتها العامة - أصدرت نشرة صحفية في ١٩ أيلول/سبتمبر، لما ورد فيها:

"عمليات الطرد مستمرة الحدوث على نطاق واسع، رغم الانكارات المتكررة من جانب أعلى السلطات الصربية البوسنية".

في القرار الذي ذكرته أكدنا مجددا أيضا مبدأ المسؤولية الفردية للمقترفين لهذه الأعمال، الذين سيتعين عليهم في الوقت المناسب أن يقدموا إجاباتهم إلى المحكمة الدولية المنشأة لهذا الغرض، وهي تعمل فعلا في لاهاي. ونطالب بأن يتاح للممثل الخاص للأمين العام ولجنود قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وأيضا لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية الوصول السريع غير المعاق إلى المناطق المتأثرة.

ونحن على اقتناع بأنه لن يتوصل إلى حل للصراع في البوسنة والهرسك عن طريق استعمال الأسلحة أو فرض قانون الغاب. ولا يمكن تحقيق حل دائم إلا في إطار المفاوضات، وفي الظروف الراهنة إن خطة التسوية الإقليمية المقدمة من فريق الاتصال أساس منطقي لا غنى عنه للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع.

إن رفض الصربيين البوسنيين لهذا الاقتراح تطلب رد فعل صحيحا من جانب المجتمع الدولي. لذلك صوتنا مؤيدين القرار ٩٤٢ (١٩٩٤) الذي، بينما يؤيد الاقتراح الإقليمي لفريق الاتصال، يتضمن فرض جزاءات وقيود اقتصادية ومالية أخرى ترمي إلى تحقيق العزلة الدولية للمسؤولين عن الحالة، إلى قيادة بيل ومرؤوسيه عديمي الرحمة.

ومثّابرتنا إلى أن نرى ذات يوم بصيص النور في آخر النفق. استأنف الآن مهامـي كرئيس لمجلس الأمن. لم يبق على قائمتي متكلمون آخرون. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٣٠